

## كتاب

النفقات: جمع نفقة، وهي: كفاية من يمونه خبزاً وأدماً، وكسوة ومسكناً، وتوابعها.

وعلى زوج ما لا غناء لزوجته عنه، ولو معتدة من وطء شبهة، غير مطاوعة،.....

شرح منصور

(النفقات: جمع نفقة، وهي) لغة: الدراهم ونحوها، مأخوذة من النافق: موضع يجعله اليربوع في مؤخر الحجر رقيقاً، يعدّه للخروج، إذا أتى من باب الحجر، دفعه وخرج منه. ومنه سمي النفاق؛ للخروج من الإيمان، أو خروج الإيمان من القلب. وشرعاً: (كفاية من يمونه خبزاً وأدماً، وكسوة ومسكناً وتوابعها) كماء شرب وطهارة، (وإعفاف من<sup>(١)</sup>) يجب إعفاهه ممن تجب نفقته. / والقصد هنا بيان ما يجب على الإنسان من النفقة بالنكاح والقربة والملك وما يتعلق بذلك. وقد بدأ بالأول، فقال:

٢٦٩/٣

(و) يجب (على زوج ما لا غناء لزوجته) -ه (عنه) لقوله تعالى: ﴿لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ﴾ الآية [الطلاق: ٧]، وهي في سياق أحكام الزوجات، فأوجب النفقة على الموسع وعلى من قدر عليه رزقه، أي: ضيق بقدر ما يجب. ولحديث جابر مرفوعاً: «اتقوا الله في النساء، فإنهن عوان عندكم، أخذتموهن بأمانة الله، واستحللتم فروجهن بكتاب الله، ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف». رواه مسلم وأبو داود<sup>(٢)</sup>. وأجمعوا على وجوب نفقة الزوجة على الزوج إذا كانا بالغين ولم تكن ناشزاً. ذكره ابن المنذر<sup>(٣)</sup>. وغيره. ولأن الزوجة محبوسة لحق الزوج، فيمنعها ذلك عن التصرف والكسب، فتجب نفقتها عليه، (ولو) كانت (معتدة من وطء شبهة غير مطاوعة) لواطى؛ لأن للزوج أن يستمتع منها بما دون الفرج، فإن طاعت عالمة، فلا نفقة لها؛ لأنها في معنى الناشز.

(١-١) في (س): «وإعفاف ومسكن لمن».

(٢) تقدم ص ٣٠٢.

(٣) الإشراف ١٤١/٤ - ١٤٢.

من مأكول ومشروب، وكسوة، وسكنى بالمعروف، ويعتبر حاكم ذلك - إن تنازعا - بحالهما.

فيفرض لموسرة مع موسر كفايتها؛ خبزاً خاصاً بأدمه المعتاد لمثلها، ولحماً عادة الموسرين بمحللها، وتُنقل متبرمة من أدم، إلى أدم غيره. ولا بد من ماعون الدار، ويكتفى بخزف وخشب. والعدل: ما يليق بهما، وما يلبس مثلها من حرير وخز، وجيد كتان وقطن.

شرح منصور

(من مأكول، ومشروب، وكسوة، وسكنى بالمعروف) بيان لما لا غنى عنه؛ لحديث جابر<sup>(١)</sup>. (ويعتبر حاكم ذلك إن تنازعا) أي: الزوجان في قدره وصفته، (بحالهما) أي: الزوجين يساراً وإعساراً لهما أو لأحدهما؛ لأن النفقة والكسوة للزوجة، فكان النظر يقتضي أن يعتبر ذلك بحالها كالمهر، لكن قال تعالى: ﴿لِنَفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ﴾ [الطلاق: ٧] الآية. فأمر الموسر بالسعة في النفقة، ورد الفقير إلى استطاعته، فاعتبر حال الزوجين في ذلك، رعاية لكلا الجنسين<sup>(٢)</sup>، ولاختلاف حال الزوجين، رجع فيه إلى اجتهاد الحاكم.

(فيفرض) الحاكم (لموسرة مع موسر كفايتها: خبزاً خاصاً بأدمه المعتاد لمثلها) أي: الموسرة في ذلك البلد. (و) يفرض لها (لحماً) وما يحتاج إليه في طبخه (عادة الموسرين بمحللها) أي: بلد الزوجين؛ لاختلافه بحسب الموضع. (وتنقل) زوجة (متبرمة من أدم إلى أدم غيره) لأنه من المعروف. (ولا بد من<sup>(٣)</sup> ماعون الدار) لدعاء الحاجة إليه. (ويكتفى بـ) ماعون (خزف وخشب).

(والعدل: ما يليق بهما) أي: الزوجين. (و) يفرض حاكم لموسرة من الكسوة (ما يلبس مثلها من حرير، وخز، وجيد كتان، و) جيد (قطن) على ما جرت به عادة مثلها من الموسرات بذلك البلد.

(١) تقدم ترجمته في الصفحة السابقة.

(٢) في (أ): «الجانين».

(٣) بعدها في (ز): «معرفة».



وأقله: قميص وسراويل، وطرحه ومقنعة، ومداس وجبة للشتاء.  
وللنوم: فراش ولحاف ومخدّة. وللجلوس: بساط ورفيع الحصر.  
وللفقيرة مع فقير كفايتها؛ خبزاً خشكاً بأدمه المعتاد، وزيت  
مصباح، ولحماً العادة، وما يلبس مثلها وينام فيه، ويجلس عليه.  
ولمتوسطة مع متوسط، وموسرة مع فقير، وعكسها، ما بين ذلك.

شرح منصور

(وأقله) أي: ما يفرض من الكسوة: (قميص وسراويل وطرحه<sup>(١)</sup>)  
ومقنعة<sup>(٢)</sup> ومداس<sup>(٣)</sup>، وجبة<sup>(٤)</sup> أي: مضربة (للشتاء). (و) أقل ما يفرض (للنوم):  
فراش، ولحاف، ومخدّة وإزار في محل جرت العادة بالنوم فيه، كأرض  
الحجاز. (و) أقل ما يفرض (للجلوس: بساط، ورفيع الحصر).  
(و) يفرض حاكم (لفقيرة مع فقير كفايتها: خبزاً خشكاً<sup>(٤)</sup>) بأدمه،  
وزيت مصباح، ولحماً العادة / وذكر جماعة: لا يقطعها اللحم فوق  
أربعين<sup>(٥)</sup>، وقدم في «الرعاية»: كل شهر مرة<sup>(٥)</sup>. وقال أحمد في رواية الميموني:  
عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه: إياكم واللحم، فإن له ضراوة كضراوة  
الخمر<sup>(٦)</sup>. قال إبراهيم الحربي: يعني: إذا أكثر منه<sup>(٧)</sup>. ومنه: كلب ضار. (و)  
يفرض لفقيرة من كسوة (ما يلبس مثلها، وينام فيه، ويجلس عليه).  
(و) يفرض (لمتوسطة مع متوسط وموسرة مع فقير وعكسها) أي:  
معسرة مع موسر (ما بين ذلك) لأنه اللائق بهما؛ لأن في إيجاب الأعلى  
لموسرة تحت فقير ضرراً عليه بتكليفه ما لا يسعه حاله، وإيجاب الأدنى ضرراً  
عليها، فالتوسط أولى، وإيجاب الأعلى لفقيرة تحت موسر زيادة على ما  
يقتضيه حالها، وقد أمر بالإنفاق من سعته، فالتوسط أولى.

(١) ما تضع المرأة فوق المقنعة، ويسمى: الوقاية. «المطلع» ص ٣٥٢.

(٢) وهي: ما تتقنع به المرأة. «المطلع» ص ٣٥٣.

(٣) مداس، بفتح الميم، من داس يدوس؛ لكثرة الدوس عليه. «المطلع» ص ٣٥٣.

(٤) أي: لم يُنخل طحينه، وفي «كشف القناع» ٤٦١/٥: ضد الناعم.

(٥) معونة أولى النهي ٣٨/٨.

(٦) أخرجه مالك في «الموطأ» ٩٣٥/٢.

(٧) الفروع ٥٧٨/٥.

وموسر نصفه حر، كمتوسطين، ومعسر كذلك، كمعسرين. وعليه  
مؤونة نظافتها؛ من دهن، وسدر، وثن ماء ومشط، وأجرة قيمة، ونحوه.  
لا دواء، وأجرة طيب. وكذا ثمن طيب وحناء وخضاب، ونحوه.  
وإن أراد منها تزئناً به، أو قطع رائحة كريهة، وأتى به، لزمها،  
وعليها ترك حناء وزينة نهى عنهما.  
وعليه لمن بلا خادم، ويخدم مثلها، ولو لمرض، خادم واحد.....

شرح منصور

(وموسر نصفه حر) في ذلك (كمتوسطين) في النفقة والكسوة، (ومعسر  
كذلك) أي: نصفه حر. (ك) زوجين (معسرين) في النفقة. (وعليه) أي: الزوج  
لزوجته (مؤنة نظافتها: من دهن، وسدر، وثن ماء، و) ثمن (مشط، وأجرة  
قيمة) بتشديد الياء التحتية: التي تغسل شعرها وتسرحه وتضفره، (ونحوه) ككنس  
الدار وتنظيفها؛ لأن ذلك كله من حوائجها المعتادة. و (لا) يلزمه (دواء) و (لا  
(أجرة طيب) إن مرضت؛ لأن ذلك ليس من حاجتها الضرورية المعتادة، بل  
لعارض، فلا يلزمه. (وكذا) لا يلزمه (ثمن طيب وحناء وخضاب، ونحوه) كثمن  
ما يحمر به وجه أو يسود به شعر؛ لأنه ليس بضروري.

(وإن أراد منها تزئناً به) أي: بما ذكر، (أو) أراد منها (قطع رائحة كريهة،  
وأتى به) أي: بما يريد منها التزين به، أو بما يقطع الرائحة الكريهة، (لزمها)  
استعماله. ولا يلزمه لزوجته خف ولا ملحفة للخروج؛ لأنه ليس (من حاجتها  
الضرورية المعتادة<sup>(١)</sup>). (وعليها) أي: الزوجة (ترك حناء وزينة نهى عنهما) أي:  
الزوج. ذكره الشيخ تقي الدين<sup>(٢)</sup>. (وعليه) أي: الزوج (لمن) أي: لزوجته (بلا  
خادم) ذكر أو أنثى، (ويخدم) بالبناء للمفعول (مثلها) ليسار أو كبير أو صغير،  
(ولو) كان احتياجها إليه (لمرض، خادم واحد) لقوله تعالى:  
﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [النساء: ١٩] (ومن المعروف<sup>(٣)</sup> إقامة الخادم لها إذن،

(١-١) في (ز) و (س): «بضرورية».

(٢) معونة أولى النهى ٤٠/٨.

(٣-٣) ليست في (ز).



وَيَجُوزُ كِتَابِيَّةٌ، وَتُلْزَمُ بِقَبُولِهَا. وَنَفَقَتُهُ وَكِسْوَتُهُ، كَفَقِيرَيْنِ، مَعَ خُفٍّ  
وَمِلْحَفَةٍ لِحَاجَةِ خُرُوجٍ - وَلَوْ أَنَّهُ لَهَا - إِلَّا فِي نِظَافَةٍ.

وَنَفَقَةُ مُكْرَى وَمُعَارٍ، عَلَى مُكْرٍ وَمُعِيرٍ.

وَتَعْيِينُ خَادِمٍ لَهَا إِلَيْهِمَا، وَسِوَاهُ إِلَيْهِ.

وَإِنْ قَالَتْ: أَنَا أَخْدُمُ نَفْسِي، وَأَخْذُ مَا يَجِبُ لَخَادِمِي، أَوْ قَالَ: أَنَا

أَخْدُمُكَ بِنَفْسِي، وَأَبَى الْآخَرُ،.....

شرح منصور

وَلأن ذلك من حاجتها كالنفقة، ولا يلزمه أكثر من واحد؛ لأن المستحق عليه خدمتها في نفسها، وذلك حاصل بالواحد. (ويجوز) كون الخادم امرأة (كتابية) لأنه يجوز نظرهما (١) إليها. قلت: وكذا مجوسية ووثنية ونحوهما. (وتلزم) الزوجة (بقبولها) أي: الخادم الكافرة (٢)؛ لأن تعيين الخادم للزوج. (ونفقته) أي: الخادم، (وكسوته) على الزوج (كفقرين) أي: كنفقة فقيرة مع فقير. (مع خفٍّ وملحفة) للخادم (لحاجة) (٣) خروج (٤)، ولو أنه) أي: الخادم (لها) أي: الزوجة، (إلا في نظافة) فلا يجب للخادم دهن ولا سدر ولا مشط ونحوه، لأنه يراد للزينة والتنظيف، ولا يراد ذلك من الخادم.

٢٧١/٣

(ونفقة) خادِم (مكْرَى، و) خادِم (مُعَارٍ على مَكْرٍ ومُعِيرٍ) له؛ لأن المكري ليس له إلا الأجرة، والمعير لا تسقط عنه النفقة بإعارته.

(وتعيين خادِم لها) أي: الزوجة، (إليهما) أي: الزوجين. فإن رضىَا بخدمته وأن نفقته على الزوج، جاز. وإن طلبت منه أجرته فوافقها (٥)، جاز. وإن أبى وقال: أنا آتيك بخادم غيره، فله ذلك حيث صلح. (و) تعيين (سواه) أي: سوى خادِمها، (إليه) أي: الزوج؛ لأن أجرته عليه.

(وإن قالت) زوجة: (أنا أخلم نفسي، وأخذ ما يجب لخادِمِي. أَوْ قَالَ) الزوج: (أنا أخدمك بنفسِي، وَأَبَى الْآخَرُ) أي: الزوج في الأولى، والزوجة في الثانية،

(١) في (م): «نظره».

(٢) في (س): «والكافرة».

(٣) ليست في (ز)، وفي (س): «للحاجة».

(٤) ليست في (ز) و (س).

(٥) بعدها في الأصل: «على ذلك».

وتلزمه مؤنسة لحاجة، لا أجره من يوضي مريضة. بخلاف رقيقه.

### فصل

والواجب: دفع قوت، لا بدله، ولا حب،.....

شرح منصور

(لم يجبر) الممتنع منهما، أما الزوج، فلأن في إعدامها غيرها توفيراً لها على حقوقه وترفعاً له ورفعاً لقدرها، وذلك يفوت بخدمتها نفسها، وأما الزوجة، فلأن غرضها من الخدمة قد لا يحصل به؛ لأنها تحتشمه، وفيه غضاضة عليها. (وتلزمه) لزوجته (مؤنسة لحاجة) كخوف مكانها، (أوعدو تخاف<sup>(١)</sup>) على نفسها منه؛ لأنه ليس من المعاشرة بالمعروف إقامتها<sup>(٢)</sup> بمكان لا تأمن فيه على نفسها. وتعين المؤنسة إلى الزوج، ويكتفي<sup>(٣)</sup> بتونسه هو لها. و(لا) يلزمه (أجره من يوضي) زوجة (مريضة) لأنه ليس من حوائجها المعتادة. (بخلاف رقيقه) المريض، فيلزمه أجره من يوضيه إن لم يمكنه الوضوء بنفسه؛ لأن النفقة عليه؛ لتملكه إياه، بخلاف الزوجة، فهي للاستمتاع بها، ولا دخل للوضوء فيه.

(والواجب) على زوج (دفع قوت) من خبز وأدم ونحوه لزوجة وخادمها وكل من وجبت نفقته، (لا) دفع (بدله) أي: القوت من نقد أو فلوس، ولا يلزمها قبوله؛ لأنه ضررٌ عليها؛ لحاجتها إلى ما يشتريه لها، وقد لا يحصل، أو فيه مشقة بخروجها له، أو تكليف من يمن عليها به. (ولا) دفع (حب) ولا يلزمها قبوله؛ لما فيه من تكليفها طحنه وعجنه وخبزه. ولقول ابن عباس: في قوله تعالى: ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾ [المائدة: ٨٩]، قال: الخبز والزيت<sup>(٤)</sup>، وعن ابن عمر: الخبز والسمن، والخبز والزيت، والخبز والتمر،

(١-١) في (ز): «وتخاف».

(٢) في (س): «وإقامتها».

(٣) بعدها في (م): «هو».

(٤) تفسير ابن عباس ص ١٠٠.



أَوَّلَ نَهَارٍ كُلِّ يَوْمٍ.

ويجوز ما اتفقا عليه: من تعجيلٍ، وتأخيرٍ، ودفعٍ عِوَضٍ. ولا يُجبرُ من أبى.

ولا يملك الحاكمُ فرضَ غيرِ الواجب، كدراهمٍ، مثلاً، إلا باتفاقهما. وفي «الفروع»: فأما مع الشقاقِ والحاجةِ، كالغائبِ مثلاً، فيتوجهُ: الفَرَضُ .....

شرح منصور

وأفضلُ ما تطعمونهن الخبزُ واللحمُ<sup>(١)</sup>. ولأن الشرعَ وردَ بالإيجابِ مطلقاً من غير تقديرٍ ولا تقييدٍ، فرجع فيه إلى العرفِ، وهو دفعُ القوتِ، وكنفقة المماليك. فإن طلبت مكانَ الخبزِ حباً أو دقيقاً أو دراهم ونحوها<sup>(٢)</sup>، لم يلزمه بذله. ويكون الدفعُ (أَوَّلَ نَهَارٍ كُلِّ يَوْمٍ) أي: عند طلوع شمسه؛ لأنه أولُ وقتِ الحاجةِ إليه، فلا يجوز تأخيرُه عنه.

٢٧٢/٣

(ويجوز ما اتفقا عليه من تعجيلٍ وتأخيرٍ) عن وقتٍ وجوبٍ، (و) من (دفعٍ عوضٍ) كدراهمٍ عن نفقةٍ وكسوةٍ؛ لأن الحقَّ لا يعدوهما. ولكلُّ منهما الرجوعُ عنه<sup>(٣)</sup> بعد التراضي في المستقبل / (ولا يُجبرُ مَنْ أبى) منهما ذلك؛ لعدم وجوبه عليه.

(ولا يملك حاكمٌ) ترفع إليه زوجان (فرضَ غيرِ الواجب، كدراهمٍ مثلاً، إلا باتفاقهما) أي: الزوجين، فلا يجبر من امتنع منهما. قال في «الهدى»<sup>(٤)</sup>: أما فرض الدراهم، فلا أصلَ له في كتاب ولا سنة، ولا نصٌّ عليه أحدٌ من الأئمة؛ لأنها معاوضةٌ بغير الرضا عن غير مستقر. (وفي «الفروع»<sup>(٥)</sup>): وهذا متجةٌ مع عدم الشقاقِ وعدمِ الحاجةِ، (فأما مع الشقاقِ والحاجةِ كالغائبِ مثلاً، فيتوجهُ الفرضُ

(١) أخرجه الطبري في «تفسيره» ٥٣٢/١٠.

(٢) ليست في (م).

(٣) ليست في (ز) و (س).

(٤) زاد المعاد ٤٥٥/٥.

(٥) ٥٨٢/٥.

للحاجة إليه، على ما لا يخفى. ولا يُعتاضُ عن الماضي برَبَوِيٍّ.  
وكسوةٍ وغطاءٍ ووطاءٍ ونحوهما، أوَّلَ كلِّ عامٍ من زمنٍ  
وجوبٍ.

وتَمَلِّكُ ذلك بقبضٍ، فلا بَدَلَ لما سُرق أو بَلِيَ، والتصرُّفُ فيه على  
وجهٍ لا يُضِرُّ بها.

وإن أكلتُ معه عادةً، أو كساها بلا إذنٍ، سقطتُ.

شرح منصور

للحاجة إليه، على ما لا يخفى) قطعاً للنزاع. (ولا يُعتاضُ عن) الواجبِ  
(الماضي برَبَوِيٍّ) كأن عوضها عن الخبزِ حنطةٌ أو دقيقها، فلا يصحُّ ولو  
تراضياً عليه؛ لأنه ربًّا.

(و) الواجبُ دفعُ (كسوةٍ وغطاءٍ ووطاءٍ ونحوهما) كستارةٍ يحتاج إليها (أوَّلَ  
كلِّ عامٍ من زمنٍ الوجوبِ) لأنه أوَّلُ وقتِ الحاجةِ إلى ذلك، فيعطيهما السنة؛ لأنه  
لا يمكن ترديدُ الكسوةِ شيئاً فشيئاً، بل هو شيءٌ واحدٌ يُستدام إلى أن يلى.

(وتَمَلِّكُ) زوجةً (ذلك) أي: واجبَ نفقةٍ وكسوةٍ (بقبضٍ) كما يملك  
ربُّ الدين بقبضه (فلا بدل) على زوجٍ (لما<sup>(١)</sup> سُرقَ) من ذلك (أو بَلِيَ) منه  
كالدين يفیه فيضيع من قابضه. (و) تملك (التصرف فيه) أي: ما قبضته من  
واجبِ نفقتها وكسوتها على زوجها (على وجهٍ لا يضرُّ بها) ولا ينهك  
بدنها من بيعٍ وهبةٍ ونحوه، كسائرِ مالها. فإن ضرَّ ذلك يبدنها أو نقصَ في  
استمتاعه بها، لم تملكه، بل تُمنع منه؛ لتفويت حقِّ زوجها به.

(وإن أكلتُ) زوجةً (معه) أي: زوجها (عادةً، أو كساها بلا إذنٍ)  
منها أو من وليِّها، وكان ذلك بقدرِ الواجبِ عليه (سقطتُ) نفقتها  
وكسوتها، عملاً بالعرفِ، وظاهره: ولو بعد فرضِ نحوِ دراهمٍ عن نفقتها،  
فإن ادعت تبرُّعه بذلك، حلفَ.

(١) في (س): «ما».



ومتى انقضى العام، والكسوة باقية، فعليه كسوة للجديد، بخلاف ما عاون ونحوه.

وإن قبضتها، ثم مات أو ماتت، أو بانت قبل مضيه، رجع بقسط ما بقي. وكذا نفقة تعجلتها، لكن لا يرجع ببقية يوم الفرقة، إلا على ناشز. ويرجع ببقيتها من مال غائب بعد موته، بظهوره.

شرح منصور

(ومتى انقضى العام والكسوة) التي قبضتها له (باقية، فعليه كسوة لـ) لعام (الجديد) اعتباراً بمضي الزمان دون حقيقة الحاجة، كما أنها لو بليت قبل ذلك، لم يلزمه بدلها. ولو أهدى إليها كسوة، لم تسقط كسوتها، وكذا لو أهدى إليها ما أكلته وبقي قوتها إلى الغد، لم يسقط قوتها فيه، (بخلاف ما عاون ونحوه)، كمسط إذا انقضى العام وهو باق، فلا يلزمه بدله اعتباراً بحقيقة الحاجة؛ لأنه امتاع وألحق به ابن نصر الله غطاءً ووطاءً، وقواه في «تصحيح الفروع»<sup>(١)</sup>.

(وإن قبضتها) أي: الكسوة، (ثم مات) الزوج قبل مضي العام، (أو ماتت) قبل مضيه، (أو بانت قبل مضيه، رجع بقسط ما بقي) من العام؛ لتبين عدم استحقاقها له. (وكذا نفقة تعجلتها)<sup>(٢)</sup> بأن دفع إليها نفقة مدة<sup>(٣)</sup> مستقبله. ثم مات، أو ماتت، أو بانت قبل مضيه، فيرجع عليها بقسط ما بقي، (لكن لا يرجع) زوج عجل نفقة (ببقية) نفقة / (يوم الفرقة) لوجوب نفقته بطلوع نهاره، فإن أعادها في ذلك اليوم، فالأظهر: لا يلزمه نفقتها ثانياً. ذكره في «شرحه»<sup>(٤)</sup> (إلا على ناشز) في أثناء يوم قبضت نفقته، فيرجع عليها<sup>(٥)</sup> بباقيه؛ لتمكينها من طاعته الواجبة عليها<sup>(٥)</sup>، فلا تعطيه شيئاً. (ويرجع) بالبناء للمفعول على زوجة (ببقيتها) أي: النفقة (من مال غائب بعد موته، بظهوره) أي: موته؛ لارتفاع وجوب النفقة عليها بموته، فلم تستحق ما قبضته بعد موته،

(١) ٥٨٣/٥.

(٢) في (م): «تعجلها».

(٣) في (ز): «منه».

(٤) معونة أولي النهى ٤٨/٨.

(٥-٥) ليست في (ز).

وَمَنْ غَابَ، وَلَمْ يُنْفِقْ، لَزِمَهُ الْمَاضِي، وَلَوْ لَمْ يَفْرِضْهَا حَاكِمٌ.

### فصل

ورجعية، وبائن حامل، كزوجة.

كقضاء وكيلٍ حقاً يظنه على موكله، فبان أن لا حق عليه. وقياسه ما (١) بعد إبانته إياها.

شرح منصور

(ومن غاب) عن زوجته مدة (ولم ينفق) عليها فيها، (لزمه) نفقة الزمن (الماضي) لاستقرارها في ذمته (ولو لم يفرضها حاكم) لأن عمر كتب إلى أمراء الأجناد في رجال غابوا عن نسائهم يأمرهم بأن ينفقوا أو يطلقوا، فإن طلقوا بعثوا بنفقة ما مضى (٢). ولأنه حق يجب مع اليسار والإعسار، فلم يسقط بمضي الزمان، كأجرة العقار، بخلاف نفقة الأقارب، فإنها صلة يُعتبر فيها يسار المنفق وإعسار من تجب له، وسواء ترك الإنفاق لعذر أو غيره، وكذا لو ترك الإنفاق حاضراً وذمياً في نفقة وكسوة ومسكن، كمسلمة؛ لعموم النصوص.

(و) مطلقة (رجعية) كزوجة في نفقة وكسوة وسكنى، لا فيما يعود بنظافتها؛ لأنها زوجة؛ لقوله: ﴿وَيُعُولَهُنَّ أَحَقُّ بِرِزْقِهِنَّ فِي ذَلِكَ﴾ [البقرة: ٢٢٨] ولأنها يلحقها طلاقه وظهاره؛ أشبه ما قبل الطلاق. (وبائن حامل كزوجة) لقوله: ﴿وَلَا تَكُنَّ مِنَ الْغَالِبِينَ﴾ [النساء: ١٢] ولأن الحمل ولد المبين، فيلزمه (٣) الإنفاق عليه، ولا يمكنه ذلك إلا بالإنفاق عليها، فوجب، كأجرة الرضاع (٤).

(١) في (ز) و (س): «يرجع».

(٢) سيأتي بنصه.

(٣) أخرجه أحمد ٤١٤/٦ - ٤١٥، وأبو داود (٢٢٩٠)، والنسائي ٢١٠/٦ - ٢١١.

(٤-٤) ليست في (ز).



وتجب لحمل ملاءنة، إلى أن ينفيه بلعان بعد وضعه.  
 ومن أنفق يظنها حاملاً، فبانت حائلاً، رجع.  
 ومن تركه يظنها حائلاً، فبانت حاملاً، لزمه ما مضى.  
 ومن ادعت حملاً، وجب إنفاق ثلاثة أشهر، فإن مضت ولم يبين،  
 رجع.....

شرح منصور

(وتجب النفقة<sup>(١)</sup> (لحمل ملاءنة)<sup>(٢)</sup> لو عنت وهي حامل<sup>(٣)</sup>؛ لأنه لم ينتفـر بلعانها إذن، (إلى أن ينفيه بلعان) آخر (بعد وضعه) أي: الحمل، فتسقط. فإن عاد واستلحقه، لزمه ما<sup>(٤)</sup> مضى.

(ومن أنفق) على بائن منه (يظنها حاملاً، فبانت حائلاً) غير حامل، (رجع) عليها بما أنفق<sup>(٥)</sup> عليها<sup>(٦)</sup>؛ لأخذها منه<sup>(٧)</sup> ما لا تستحقه، كأخذ دين ادعاه، ثم ظهر كذبه، وكذا إن ادعته رجعية، فأنفق عليها أكثر من مدة عدتها، ثم تبين عدمه، رجع بالزائد.

(ومن تركه) أي: الإنفاق على مبائنه (يظنها حائلاً، فبانت حاملاً، لزمه) نفقة (ما مضى) لتبين استحقاقها للنفقة فيه، فترجع عليه بها، كالدين. وظاهره: ولو قلنا النفقة للحمل، وأنها تسقط بمضي الزمان.

(ومن) أي<sup>(٨)</sup>: مبانة ونحوها (ادعت حملاً) له دون ثلاثة أشهر، (وجب) عليه (إنفاق) تمام (ثلاثة أشهر) من ابتداء زمن ذكرته أنها حملت منه، (فإن مضت) الثلاثة أشهر، (ولم يبين) الحمل، كأن أريت القوابل، فقلن: ليس بها حمل، (رجع) عليها بنظير ما أنفق؛ لتبين عدم وجوبه. وكذا إن حاضت ولو قبل مضيها. وإن ادعت حملاً من ثلاثة أشهر، أريت القوابل؛ لأنه لا يخفى عادة

(١) ليست في (ز).

(٢-٢) ليست في (ز).

(٣) في الأصل: «لما».

(٤) ليست في (ز)، وفي (س): «أنفق».

(٥) ليست في (م).

(٦) في الأصل: «أي: أي».

بخلاف نفقة في نكاح تبين فسادّه، وعلى أجنبية.  
والنفقة للحمل، فتجب لناشز، وحامل من وطء شبهة أو نكاح  
فاسد، ومملك يمين ولو أعتقها. وعلى وارث زوج ميت، ومن مال  
حمل موسر. ولو تلفت، وجب بدلها. ولا فطرة لها.  
ولا تجب على زوج رقيق أو معسر أو غائب،.....

شرح منصور

إذن، فإن شهدت به، أنفق عليها، وإلا فلا.  
(بخلاف نفقة في نكاح تبين فسادّه) لنحو رضاع أو عدة، فلا رجوع له  
بما أنفق، (و) بخلاف نفقة (على أجنبية) لم تأذن<sup>(١)</sup>؛ لأنه متبرّع، فلا رجوع.  
وكذا من أنفق في نكاح معلوم فسادّه؛ لأنه إن علم عدم الوجوب، فهو  
متطوّر، وإلا فهو مفرط.  
(والنفقة) على الحامل (للحمل) نفسه لا لها<sup>(٢)</sup> من أجله، فتجب بوجوده،  
وتسقط عند انقضائه. قلت: فلو مات بطنها، انقطعت؛ لأنها لا تجب لميت.  
(فتجب) النفقة (لناشز) حامل؛ لأن النفقة للحمل، فلا تسقط بنشوز أمه. (و)  
تجب لـ (حامل من وطء شبهة أو نكاح فاسد) للحقوق نسبة فيهما، (و) لحامل  
في (مملك يمين، ولو أعتقها) لأن النفقة للحمل وهو ولده. (و) تجب (على  
وارث) حمل من (زوج) وسيد أو وطء شبهة، (ميت) للقرابة. (و) تجب نفقة  
حامل (من مال حمل موسر) لأن الموسر لا تجب نفقته على غيره. (ولو تلفت)  
نفقة<sup>(٣)</sup> بيد حامل بلا تفریط، (وجب) على من لزمته نفقة الحمل (بدلها) لأنها  
أمانة يديها، فلا تضمنها. (ولا فطرة لها) لأن الفطرة تابعة للنفقة. والحمل لا  
تجب فطرته.

(ولا تجب) نفقة حمل (على زوج رقيق) لولده، فإن كان<sup>(٤)</sup> حرّاً،  
فنفقته على وارثه بشرطه. وإن كان رقيقاً، فعلى مالكه، (أو معسر أو غائب)

(١) بعدما في (م): «له».

(٢) في (م): «لأنها».

(٣) ليست في الأصل، وفي (م): «نفقته».

(٤) بعدما في الأصل: «الحمل».



ولا على وارثٍ مع عُسرٍ زوج.  
وتسقط بمضي الزمان. المنقح: ما لم تستدين بإذن حاكم، أو تنفق  
بنية الرجوع. انتهى.

وإن وطئت رجعيةً بشبهة أو نكاح فاسد، ثم بان بها حملٌ يُمكن  
كونه منهما، فنفقتها حتى تضع، عليهما، ولا ترجع على زوجها،  
كبائن معتدة. ومتى ثبت نسبه من أحدهما، رجع عليه الآخر بما أنفق.

شرح منصور

(ولا) تجب نفقة حمل (على وارث) الحمل كأخيه (مع عسر زوج) هو  
أبوه؛ لأنه محجوب بالأب، ولا تجب على الأب؛ لإعساره. قلت: بل تجب  
على الوارث من عمودي نسب الحمل كأمه وجدّه وجدّته؛ لأن عمودي  
النسب تجب عليهما النفقة، وإن حجبه (١) معسر، كما يأتي.

(وتسقط) نفقة حمل (بمضي الزمان) كسائر الأقارب. قال (المنقح) (٢): ما لم  
تستدين حامل على أبيه (بإذن حاكم، أو تنفق بنية الرجوع. انتهى) فترجع  
لتقويتها (٣) في الأولى بإذن حاكم، ولأدائها عنه واجباً في الثانية، وفيه شيء.

(وإن وطئت) مطلقة (رجعيةً بشبهة، أو في نكاح فاسد، ثم بان بها حملٌ  
يمكن كونه منهما) أي: المطلق والواطي، (فنفقتها حتى تضع، عليهما) (٤)،  
ولا ترجع على زوجها بشيء (٥)، (كبائن معتدة) / وطئت بشبهة أو نكاح  
فاسد. (ومتى ثبت نسبه) أي: الحمل (من أحدهما) أي: الرجلين، وهما  
المطلق والواطي في العدة، (رجع عليه الآخر) الذي لم يثبت نسب (٦) الحمل  
منه، (بما أنفق) لأنه إنما أنفق؛ لاحتمال كون الحمل منه، لا متبرعاً. فإذا ثبت

(١) في الأصل: «وإن حجبه».

(٢) معونة أولي النهى ٥٢/٨.

(٣) في (م): «لتقويتها».

(٤) في (م): «حملها».

(٥) بعدما في (م): «في الأصح».

(٦) ليست في (م).

ولا نفقة لبائن غير حامل، ولا من تركته لتوفى عنها، أو لأم ولد.  
ولا سكنى، ولا كسوة ولو حاملاً، كزانية.

### فصل

ومتى تسلم من يلزمه تسلمها، أو بذلته هي، أو ولي، ولو مع  
صغير زوج، أو مرضيه، أو عنته،.....

شرح منصور

لغيره، ملك الرجوع عليه، ومنه يؤخذ أن الزوجة إذا حملت من وطء بشبهة،  
وجبت نفقتها على الواطئ دون زوجها، إذ الرجعية زوجة، فلو لا سقوط  
نفقتها بالحمل من وطء الشبهة، لرجعت على مطلقها بنفقتها.

(ولا نفقة لبائن غير حامل) لحديث فاطمة بنت قيس: أن زوجها طلقها  
البتة وهو غائب، فأرسل إليها وكيله بشعير، فسخطته، فقال: والله مالك علينا  
منه شيء، فجاءت رسول الله ﷺ فذكرت له ذلك، فقال: ليس لك عليه  
نفقة ولا سكنى، فأمرها أن تعتد في بيت أم شريك<sup>(١)</sup>. وفي  
لفظ: قال رسول الله ﷺ: «انظري يا ابنة قيس، إنما النفقة للمرأة على زوجها  
ما كانت له عليها الرجعة، فإذا لم تكن له الرجعة، فلا نفقة ولا سكنى».  
رواه أحمد والأثرم والحميدي<sup>(٢)</sup>. والنبي ﷺ هو المبين عن الله تعالى مراده،  
ولا شيء يدفع ذلك، ومعلوم أنه أعلم بتأويل قوله تعالى:  
﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وُجْدِكُمْ﴾ [الطلاق: ٦]. (ولا نفقة (من تركته  
لتوفى عنها) زوجها، (أو لأم ولد) مات سيدها، (ولا سكنى ولا كسوة)  
لها (ولو) كانت (حاملاً) لا انتقال التركة للورثة، ولا سبب للوجوب عليهم،  
(كزانية) حامل من زنا، فلا نفقة لها على زان؛ لأن الحمل لا يلحقه.

(ومتى تسلم) زوج (من يلزمه تسلمها) وهي التي يوطأ مثلها، أي:  
بنت تسع فأكثر، لزمته نفقتها وكسوتها، (أو بذلته) أي: تسليم نفسها  
للزوج تسليمًا تامًا (هي، أو ولي) لها، (ولو مع صغير زوج، أو مرضيه، أو عنته

(١) البخاري (٥٣٢١)، ومسلم (١٤٨٠) (٣٦).

(٢) أحمد في «مسنده» ٣٧٣/٦، والحميدي في «مسنده» ١٧٩/١.



أو جَبَّ ذَكَرَهُ،

أو تعذر وطء؛ لحيضٍ أو نفاسٍ، أو رتقٍ أو قرنٍ، أو لكونها نضوةً  
أو مريضةً، أو حدث بها شيءٌ من ذلك عنده، لزمته نفقتها وكسوتها  
لكن، لو امتنعت، ثم مرضت فبذلته، فلا نفقة.  
ومن بذلته، وزوجها غائب، لم يفرض لها حتى يرأسله حاكم.  
وَيَمْضِي زمنٌ يُمكنُ قدومه في مثله.

شرح منصور

أوجب) أي: قطع (ذكره) بحيث لا يمكنه وطء.

(أو) مع (تعذر وطء) منها (لحيض، أو نفاس، أو رتق، أو قرن، أو لكونها  
نضوة) أي: خيفة الخلقة، (أو مريضة، أو حدث بها شيءٌ من ذلك عنده،  
لزمته نفقتها وكسوتها) لعموم قوله ﷺ: في حديث جابر: «ولهن عليكم  
رزقهن وكسوتهن بالمعروف» (١) ويُحبر وليٌّ مع صغر زوجٍ على بذل ما  
وجب عليه من مال الصبي؛ لنيابته عنه في أداء واجباته، كأروش جنائياته  
وديونه، (لكن لو امتنعت) زوجةً من بذل نفيسها وهي صحيحة، (ثم  
مرضت فبذلته، فلا نفقة لها) ما دامت مريضة، عقوبة لها بمنعها في حال  
يمكنه (٢) الاستمتاع بها فيها (٣)، وبذلها في ضدها.

(ومن بذلته) أي: التسليم (وزوجها غائب، لم يفرض لها) حاكمٌ شيئاً؛ لأنه  
لا يمكن زوجها تسليمها إذن (حتى يرأسله حاكم) بأن يكتب إلى حاكم البلد  
الذي هو به، فيعلمه ويستدعيه، (وَيَمْضِي زمنٌ يمكنُ قدومه) أي: زوجها الغائب  
(في مثله) فإن سار إليها، أو وكل من (٤) حملها إليه فيه. وإن غاب زوجها بعد  
تمكينها إياه ووجوب النفقة عليه، لم تسقط بغيبته. وإن تسلم زوجةً صغيرةً يوطأ  
مثلها أو مجنونة كذلك ولو بدون إذن وليها، لزمته نفقتها كالكبيرة العاقلة.

(١) تقدم في أول كتاب النفقات.

(٢) في (ز): «لا يمكنه».

(٣) ليست في الأصل.

(٤) بعدها في (م): «له».

وَمَنْ امْتَنَعَتْ، أَوْ مَنَعَهَا غَيْرُهَا، بَعْدَ دُخُولٍ، وَلَوْ لِقَبْضِ  
صَدَاقِهَا، فَلَا نَفَقَةَ لَهَا.

وَمَنْ سَلَّمَ أُمَّتَهُ لَيْلاً وَنَهَاراً، فَكَحْرَةٍ وَلَوْ أَبِي زَوْجٍ.  
وَلَيْلاً فَقَطْ، فَنَفَقَةُ نَهَارٍ عَلَى سَيِّدٍ، وَلَيْلٍ، كَعِشَاءٍ وَوِطَاءٍ وَغِطَاءٍ،  
وَدُهْنٍ مُصْبَاحٍ، وَنَحْوِهِ، عَلَى زَوْجٍ.  
وَلَا يَصَحُّ تَسْلِيمُهَا نَهَاراً فَقَطْ.

شرح منصور

(وَمَنْ امْتَنَعَتْ) مَنْ تَسْلَمُ نَفْسِهَا (أَوْ مَنَعَهَا غَيْرُهَا) <sup>(١)</sup> وَتَكُونُ نَفَقَتُهَا عَلَى  
الْمَانِعِ لَهَا <sup>(٢)</sup> وَلَيَّا كَانَ أَوْ غَيْرِهِ (بَعْدَ دُخُولٍ وَلَوْ لِقَبْضِ صَدَاقِهَا) الْحَالُ، (فَلَا  
نَفَقَةَ لَهَا) وَكَذَا إِنْ تَسَاكَنَّا بَعْدَ الْعَقْدِ، فَلَمْ يَطْلُبْهَا الزَّوْجُ، وَلَمْ تَبْذُلْ نَفْسَهَا وَلَا  
بَذْلَهَا وَلَيْسَ، وَإِنْ طَالَ مَقَامُهَا عَلَى ذَلِكَ؛ لِأَنَّ النَّفَقَةَ فِي مَقَابِلَةِ التَّمَكُّنِ  
الْمُسْتَحَقِّ بِعَقْدِ النِّكَاحِ، وَلَمْ يَوْجَدْ. (وَمَنْ سَلَّمَ أُمَّتَهُ لَيْلاً وَنَهَاراً، فَ) هِيَ  
(كَحْرَةٍ) لِعُمُومِ النَّصِّ، (وَلَوْ أَبِي زَوْجٍ) مَنْ تَسْلَمُهَا نَهَاراً؛ لِأَنَّهَا زَوْجَةٌ مُمَكِّنَةٌ  
مِنْ نَفْسِهَا وَلَوْ كَانَ زَوْجُهَا مَمْلُوكاً؛ لِأَنَّ النَّفَقَةَ وَتَوَابِعَهَا عَوَضٌ وَاجِبٌ فِي  
النِّكَاحِ، فَوَجِبَ عَلَى الْعَبْدِ، كَالْمَهْرِ، بِخِلَافِ نَفَقَةِ الْأَقَارِبِ، وَالْمَطَالِبِ بِهَا  
سَيِّدُهُ <sup>(٢)</sup>، كَمَا تَقْدُمُ. (و) مَنْ سَلَّمَ أُمَّتَهُ لَزَوْجِهَا (لَيْلاً فَقَطْ، فَنَفَقَتُهَا نَهَاراً  
عَلَى سَيِّدٍ) <sup>(٢)</sup> لِأَنَّهَا مَمْلُوكَتُهُ، وَالزَّوْجُ غَيْرُ مُتَمَكِّنٍ مِنْهَا إِذْنًا. (و) نَفَقَةُ (لَيْلٍ  
كَعِشَاءٍ، وَوِطَاءٍ، وَغِطَاءٍ، وَدُهْنٍ مُصْبَاحٍ، وَنَحْوِهِ) كَوَسَادَةٍ، (عَلَى زَوْجٍ)  
لِأَنَّهَا مِنْ حَاجَةِ اللَّيْلِ دُونَ النَّهَارِ، وَهِيَ مُسَلِّمَةٌ فِيهِ لَهُ.

(وَلَا يَصَحُّ تَسْلِيمُهَا) أَيُّ: الْأُمَّةُ لَزَوْجِهَا (نَهَاراً فَقَطْ) لِأَنَّهُ لَيْسَ مَحَلًّا  
لِلتَّفَرُّغِ لِلِاسْتِمْتَاعِ وَالِاحْتِيَاجِ لِلْإِنْسَانِ، وَلِهَذَا كَانَ عِمَادُ قَسَمِ الزَّوْجَاتِ اللَّيْلِ.  
قُلْتُ: فَيُؤْخَذُ مِنْهُ لَوْ كَانَ زَوْجُهَا حَارِساً، وَسَلِّمَتْ لَهُ نَهَاراً، صَحَّ.

(١-١) لَيْسَتْ فِي (ز) وَ (س).

(٢) فِي (ز): «سَيِّدُهَا».



ولا نفقة لناشِر ولو بنكاحٍ في عدَّة. وتشطر لناشِر ليلاً، أو نهاراً، أو بعضَ أحدهما.

وعمجردٍ إسلامٍ مرتدةٍ ومتخلفةٍ، ولو في غيبةٍ زوجٍ، تلزمه. لا إن أطاعت ناشِرٌ، حتى يعلمَ ويمضي ما يقدّم في مثله.

ولا نفقة لمن سافرت لحاجتها، أو .....

شرح منصور

(ولا نفقة لـ) زوجة (ناشِر ولو) كان نشوزها (بنكاحٍ في عدَّة رجعية) فتسقط نفقتها وكسوتها وسكنها بتزوجها في عدَّة؛ لنشوزها، والنكاح باطلٌ، ولا تصيرُ به فراشاً للثاني، ولا تنقطع به عدَّة الأول قبل وطء الثاني، وتقدم، (وتشطر) النفقة (لناشِر ليلاً) بأن تطيع نهاراً، وتمتنع ليلاً، (أو) ناشِر (نهاراً) فقط؛ بأن تطيعه ليلاً، وتعصيه<sup>(١)</sup> نهاراً، فتعطى نصفَ نفقتها، (أو) ناشِر (بعض أحدهما) أي: الليل والنهار، فتعطى نصفَ نفقتها أيضاً، لا بقدر الأزمنة؛ لعسر التقدير بالأزمنة.

(وعمجرد إسلام) زوجة (مرتدة) مدخول بها، تلزمه نفقتها. (و) عمجرد إسلام زوجة مجوسية ونحوها (متخلفة) عن زوجها في عدتها؛ بأن أسلم قبلها (ولو في غيبة زوجٍ، تلزمه) نفقتها؛ لأن إسقاط النفقة فيها<sup>(٢)</sup> لحصول الفرقة بينهما، كسقوطها بالطلاق، فإذا رجعت عن ذلك، فالنكاحُ بحاله، فعادت النفقة. و (لا) تلزم زوجاً غائباً النفقة (إن أطاعت ناشِرٌ) في غيبته (حتى يعلم) الزوجُ بطاعتها، (ويمضي ما) أي: زمنٌ (يقدم) الزوج (في مثله) لأن الزوج إذا لم يعلم بالتمكين، فالمنع مستمرٌ من جهته، فإذا قدم وعلم، عادت النفقة؛ لحصول التمكين. وإن لم يقدم ومضى زمنٌ يقدم في مثله، عادت النفقة؛ لأن المانع إذن من جهته.

(ولا نفقة لمن) أي: زوجة (سافرت لحاجتها) ولو بإذنه، (أو) سافرت

(١) في (م): «لا تطيعه».

(٢) في (م): «فيها».

لنزهة، أو زيارة ولو بإذنه، أو لتغريب. أو حبست ولو ظلماً، أو صامت لكفارة، أو قضاء رمضان ووقته متسع. أو صامت، أو حجت نفلًا، أو نذرًا معينًا في وقته فيهما، بلا إذنه، ولو أن نذرهما بإذنه.

بخلاف من أحرمت بفريضة أو مكتوبة في وقتها، بسننها.

وقدرها في حج فرض، كحضر.

وإن اختلفا، ولا بينة، في بذل تسليم، حلف. ....

شرح منصور

(لنزهة) ولو بإذنه، (أو) سافرت لـ (زيارة ولو بإذنه) لتفويتها التمكين لحظ نفسها وقضاء أربها، إلا أن يكون مسافراً معها متمكناً منها، (أو) سافرت (لتغريب) بأن زنت<sup>(١)</sup> فغربت، وكذا لو قطعت الطريق فشردت، فلا نفقة؛ لعدم التمكين، (أو حبست) عن زوجها (ولو) كان حبسها (ظلمًا) فتسقط نفقتها، (أو صامت لكفارة، أو) صامت (قضاء رمضان ووقته) أي: القضاء (متسع، أو صامت نفلًا، أو حجت نفلًا) فتسقط نفقتها؛ لمنع نفسها بسبب لا من جهته، (أو) صامت أو حجت (نذرًا معينًا في وقته فيهما) أي: الصوم والحج، (بلا إذنه، ولو أن نذرهما بإذنه) لتفويتها حقه من الاستمتاع باختيارها؛ بالنذر الذي لم يوجه الشرع عليها، ولا ندبها إليه، (بخلاف من أحرمت) من الزوجات (بفريضة) حج (أو مكتوبة) صلاة (في وقتها بسننها) ولو في أوله؛ لفعالها ما أوجب الشرع عليها وندبها إليه، كصوم رمضان.

(وقدرها) أي: نفقة الزوجة (في حج فرض) إذا سافرت لحج الفرض،

(ك) نفقة (حضر) وما زاد عليها.

(وإن اختلفا) أي: الزوجان (ولا بينة) لأحدهما بما ادعاه (في بذل تسليم)

زوجة لزوج، (حلف) زوج؛ لأنه منكر، والأصل عدم التسليم، وكذا لو اختلفا

(١) بعدما في (م): «قبل أن يطأها زوجها».



وفي نشوزٍ أو أخذٍ نفقةٍ، حلفتُ.

### فصل

ومتى أعسرَ بنفقةٍ معسرٍ أو كسوته، أو بيعَهما، أو بمسكنه، أو صار لا يجدُ النفقةَ إلا يوماً دون يومٍ، خيّرَتْ دون سيّدها أو وليّها، بين فسخ

شرح منصور

في وقتٍ تسليمٍ، بأن قال: سلمت نفسها منذ شهرٍ، قالت: بل «من سنة»<sup>(١)</sup>، فقله يمينه؛ لأن الأصلَ براءته مما تدعيه زائداً عن ما يقرُّ به.

(و) إن اختلفا (في نشوزٍ) زوجةٍ، (أو) اختلفا في (أخذٍ نفقةٍ) بأن ادّعى الزوجُ نشوزَها، أو أنها أخذت نفقةَها وأنكرت، (حلفت) لأنها منكراً، والأصلُ عدمُ ذلك<sup>(٢)</sup>، لكن لو كانت مثلاً بدارٍ أبيها، وادّعت أنها خرجت بإذنه، فقله؛ لأن الأصلَ عدمه، وإن أعطاه شيئاً زائداً عما يجب عليه، كمصاغٍ/ وقلائدٍ على وجه التمليك، ملكته، فلا رجوع به إن طلق أو مات. وإن لم يكن على وجه التمليك، بل لتجمل به فقط، فله الرجوع فيه<sup>(٣)</sup>، طلقها أولاً.

٢٧٨/٣

(ومتى أعسرَ زوج بنفقةٍ معسرٍ) فلم يجد القوت، (أو) أعسرَ بـ(كسوته) أي: المعسر، (أو) أعسرَ (ببيعَهما) أي: بعض نفقةٍ المعسرِ وكسوته، (أو) أعسرَ (بمسكنه) أي: المعسر، خيّرَتْ. (أو صار) الزوجُ (لا يجدُ النفقةَ) لزوجته (إلا يوماً دون يومٍ، خيّرَتْ) الزوجة؛ للحقوق الضررِ الغالبِ بذلك بها؛ إذ البدن لا يقوم بدون كفايته، وسواء كانت حرةً بالغةً رشيدةً، أو رقيقةً، أو صغيرةً، أو سفيهةً، (دون سيّدها، أو وليّها) فلا خيرةَ له، ولو كانت مجنونةً؛ لاختصاص الضررِ بها، (بين فسخٍ) نكاحِ المعسرِ، وهو قول عمرَ وعلي

(١-١) في (م): «منذ سنة».

(٢) ليست في (ز).

(٣) في (س): «فيها».

فوراً ومتراخياً، ومُقامٍ مع منع نفسها، وبدونه، ولا يمنعها تكسباً، ولا يحبسها، ولها الفسخ بعده. وكذا لو قالت: رضيتُ عسرتي، أو تزوجتُه عالمةً بها.

شرح منصور

وأبي هريرة؛ لقوله تعالى: ﴿فَأَمْسَاكَ يُمَكِّنُكَ أَوْ تُشْرِيكَ يَخْسِنُ﴾ [البقرة: ٢٢٩]، والإمساك مع ترك النفقة ليس إمساكاً بالمعروف، ولحديث أبي هريرة مرفوعاً في الرجل لا يجد ما ينفق على امرأته، قال: «يفرق بينهما». رواه الدارقطني<sup>(١)</sup>. وقال ابن المنذر: ثبت أن عمر كتب إلى أمراء الأجناد في رجال غابوا عن نسائهم، فأمرهم أن ينفقوا، أو يطلقوا، فإن طلقوا، بعثوا بنفقة ما مضى<sup>(٢)</sup>. ولأن جواز الفسخ بذلك أولى من العنة<sup>(٣)</sup>؛ لقلة الضرر؛ لأنه فقد شهوة يقوم البدن بدونها، فتملك الفسخ (فوراً ومتراخياً) لأنه خيارٌ لدفع ضرر؛ أشبه خيار العيب في البيع، (و) بين (مقام) معه (مع منع نفسها) بأن لا تمكنه من الاستمتاع بها؛ لأنه لم يسلم إليها عوضه، (وبدونه) أي: دون منع نفسها منه، بأن تمكنه من الاستمتاع بها؛ لأنه لم يسلم إليها عوضه، (ولا يمنعها تكسباً ولا يحبسها) مع عسرتها، إذا لم تفسخ؛ لأنه إضرارٌ بها، وسواء كانت غنية أو فقيرة؛ لأنه إنما يملك حبسها إذا كفاها المؤنة وأغناها عما لا بد لها عنه. (ولها) أي: زوجة المعسر (الفسخ بعده) أي: بعد رضاها بالمقام معه؛ لتجدد وجوب النفقة كل يوم، فيتجدد لها ملك الفسخ كذلك. ولا يصح إسقاطها نفقتها فيما لم يجب لها، كإسقاط الشفيع شفيعته قبل البيع، وإسقاطها المهر والنفقة قبل النكاح. (وكذا لو قالت: رضيتُ عسرتي، أو تزوجتُه عالمةً بها) أي: بعسرتها، فلها الفسخ لما يتجدد لها من وجوب النفقة كل يوم.

(١) في سننه ٢٩٧/٣.

(٢) معونة أولي النهى ٦٣/٨، وقصة كتاب عمر أخرجه الشافعي في «مسنده» ٦٥/٢.

(٣) في (م): «النفقة».



وتبقى نفقة معسر وكسوته ومسكنه، إن أقامت، ولم تمنع نفسها، ديناً في ذمته.

ومن قدر يكتسب، أجبر.

ومن تعذر عليه كسب أو بيع في بعض زمنه، أو مرض أو عجز عن اقتراض أياماً يسيرة، أو أعسر بماضية، أو بنفقة موسر أو متوسط، أو بأدم، أو بنفقة الخادم، فلا فسخ، وتبقى نفقتهم والأدم ديناً في ذمته. وإن منع موسر نفقة أو كسوة أو بعضهما، وقدرت على ماله..

شرح منصور

(وتبقى نفقة معسر وكسوته ومسكنه) لزوجته (إن أقامت) معه، (ولم تمنع نفسها) منه، (ديناً في ذمته) لوجوبها على سبيل العوض كالأجرة، ويسقط ما زاد عن نفقة معسر.

(ومن قدر يكتسب) ما ينفق على زوجته، فتركه، (أجبر) عليه، كالفلس؛ لقضاء دينه وأولى.

(ومن تعذر عليه) من الأزواج (كسب) في بعض زمنه، (أو) تعذر عليه (بيع بعض زمنه) أياماً يسيرة، فلا فسخ، (أو مرض) أياماً يسيرة، فعجز عن الكسب، فلا فسخ لزوجته؛ لأنه يمكنه الاقتراض إلى زوال العارض. (أو عجز عن اقتراض أياماً يسيرة) فلا فسخ لها؛ لأنه يزول عن قريب، ولا يكاد<sup>(١)</sup> يسلم منه كثير من الناس. (أو أعسر ب) نفقة (ماضية، أو) أعسر (بنفقة موسر، أو) بنفقة (متوسط، أو) أعسر (بأدم، أو) أعسر (بنفقة الخادم، فلا فسخ) لإمكان الصبر عن ذلك. (وتبقى نفقتهم) أي: الموسر والمتوسط والخادم، (و) يبقى (الأدم ديناً في ذمته) لوجوبه عليه كالصداق. وإن كان له عليها دين من جنس واجب نفقتها، فله احتسابه من نفقتها إن كانت موسرة، وإلا فلا.

(وإن منع) زوج (موسر نفقة أو كسوة أو بعضهما) عن زوجته، (وقدرت على) أخذ ذلك من (ماله) ولو من غير جنس الواجب،

(١) بعدما في الأصل: «يزول».

أَخَذَتْ كَفَايَتَهَا وَكَفَايَةَ وَلَدِهَا وَنَحْوَهُ، عُرْفًا، بِلَا إِذْنِهِ.  
وَلَا يُقْتَرَضُ عَلَى أَبِي، وَلَا يُنْفَقُ عَلَى صَغِيرٍ مِنْ مَالِهِ بِلَا إِذْنٍ وَلِيِّهِ.  
وَأِنْ لَمْ تَقْدِرْ، أَجْبَرَهُ حَاكِمٌ. فَإِنْ أَبَى، حَبَسَهُ، أَوْ دَفَعَهَا مِنْهُ يَوْمًا بِيَوْمٍ.  
فَإِنْ غَيَّبَ مَالَهُ وَصَبَرَ عَلَى الْحَبْسِ، أَوْ غَابَ مُوسِرٌ وَتَعَذَّرَتْ نَفَقَةُ

شرح منصور

(أَخَذَتْ كَفَايَتَهَا وَكَفَايَةَ وَلَدِهَا وَنَحْوَهُ) كخادميها، (عُرْفًا) أي: بالمعروف، (بِلَا إِذْنِهِ) لقوله ﷺ لهند بنت عتبة حين قالت له: إِنْ أَبَا سَفِيَانِ رَجُلٌ شَحِيحٌ، وَلَيْسَ يَعْطِينِي مِنَ النِّفْقَةِ مَا يَكْفِينِي وَوَلَدِي، فَقَالَ<sup>(١)</sup>: «خُذِي مَا يَكْفِيكِ وَوَلَدَكَ بِالْمَعْرُوفِ»<sup>(٢)</sup>. فَرَخَّصَ لَهَا ﷺ فِي أَخْذِ تَمَامِ الْكَفَايَةِ بِغَيْرِ عِلْمِهِ؛ لِأَنَّهُ مُوَضَّعٌ حَاجَةٌ، إِذْ لَا غِنَى عَنِ النِّفْقَةِ وَلَا قَوَامَ إِلَّا بِهَا، وَتَتَجَدَّدُ بِتَجَدُّدِ الزَّمَنِ شَيْئًا فَشَيْئًا، فَتَشْتَقُ الْمِرَافَعَةَ بِهَا إِلَى<sup>(٣)</sup> الْحَاكِمِ وَالْمَطَالِبَةَ بِهَا فِي كُلِّ يَوْمٍ.

(وَلَا تُقْتَرَضُ) <sup>(٤)</sup>امْرَأَةٌ لَوْلَدٍ<sup>(٥)</sup> (عَلَى أَبِي) سِوَهُ وَلَوْ غَائِبًا<sup>(٥)</sup>؛ لِأَنَّهُ إِشْغَالٌ لَزِمَتْهُ بِدُونِ سَبَبٍ يَقْتَضِيهِ، وَيَأْتِي: لَوْ غَابَ زَوْجٌ، فَاسْتَدَانَتْ لَهَا وَلِأَوْلَادِهَا الصِّغَارِ، رَجَعَتْ، فَيَحْمِلُ مَا هُنَا عَلَى غَيْرِ الزَّوْجَةِ. (وَلَا يُنْفَقُ عَلَى صَغِيرٍ مِنْ مَالِهِ) أَيِ: الصَّغِيرِ (بِلَا إِذْنٍ وَلِيِّهِ) لِأَنَّهُ تَعَذَّرَ<sup>(٦)</sup>، فَيُضْمَنُ الْمُنْفَقُ؛ لِعَدَمِ وَلَايَتِهِ. (وَأِنْ لَمْ تَقْدِرْ) زَوْجَةٌ مُوسِرٌ مَنَعَهَا لَمَّا وَجِبَ لَهَا مِنْ نَفَقَةٍ وَكَسْوَةٍ أَوْ بَعْضِهَا، عَلَى الْأَخْذِ مِنْ مَالِهِ، فَلَهَا رَفْعُهُ إِلَى حَاكِمٍ، فَيَأْمُرُهُ بِدَفْعِهِ لَهَا، فَإِنْ اِمْتَنَعَ، (أَجْبَرَهُ حَاكِمٌ) عَلَيْهِ، (فَإِنْ أَبَى) الدَّفْعَ، (حَبَسَهُ، أَوْ دَفَعَهَا) أَيِ: النِّفْقَةَ لَزَوْجَتِهِ، (مِنْهُ) أَيِ: مَالِهِ (يَوْمًا بِيَوْمٍ) حَيْثُ أَمَكُنْ؛ لِقِيَامِ الْحَاكِمِ مَقَامَهُ عِنْدَ اِمْتِنَاعِهِ مِمَّا وَجِبَ عَلَيْهِ، كَسَائِرِ الدِّيُونِ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا عَرْضًا أَوْ عَقَارًا، بَاعَهُ، وَأَنْفَقَ مِنْهُ.

(فَإِنْ غَيَّبَ مَالَهُ وَصَبَرَ عَلَى الْحَبْسِ) فَلَهَا الْفَسْخُ؛ لِتَعَذُّرِ النِّفْقَةِ عَلَيْهَا مِنْ جِهَتِهِ، كَالْمَعْسَرِ، (أَوْ غَابَ مُوسِرٌ) عَنْ زَوْجَتِهِ، (وَتَعَذَّرَتْ نَفَقَتُهُ) عَلَيْهَا؛

(١) لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ وَ (س).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٢١١)، وَمُسْلِمٌ (١٧١٤) (٧).

(٣) لَيْسَتْ فِي (س).

(٤-٤) فِي (ز): «أُمُّ الْوَلَدِ».

(٥) فِي (ز): «غَنِيًّا».

(٦) فِي (ز): «بَقْدَر».



باستدانةٍ وغيرها، فلها الفسخُ. ولا يصح، في ذلك كله، بلا حاكم، فيفسخُ بطلبها، أو تفسخُ بأمره.

وله بيعُ عقارٍ وعرضٍ لغائبٍ، إن لم يجدْ غيره. ويُنفقُ عليها يوماً بيوم، ولا يجوزُ أكثرُ.

ثم إن بانَ ميتاً قبل إنفاقه، حُسبَ عليها ما أنفقته بنفسِها، أو بأمرِ حاكمٍ. ومن أمكنه أخذُ دينه، فموسرٌ.

شرح منصور

بأن لم يترك لها نفقةً، ولم يقدر له <sup>(١)</sup> على مالٍ ولم يمكنها تحصيلَ نفقتها (باستدانة) أي: اقتراضٍ أو نحوه عليه، <sup>(٢)</sup> (وغيرها <sup>(٢)</sup>)، فلها الفسخُ) لتعذر الإنفاق عليها من ماله <sup>(٣)</sup> (كحال الإعسار، / بل أولى <sup>(٣)</sup>) ولأن في الصبر ضرراً أمكن إزالته بالفسخ، فوجبت إزالته؛ دفعاً للضرر. (ولا يصحُ) الفسخُ (في ذلك كله بلا حاكم، فيفسخُ) الحاكمُ بطلبها، أو تفسخُ (بأمره) أي: الحاكم، للاختلاف فيه، كالفسخ للعنة وتوقفه على طلبها؛ لأنه لحقها. فإن فرقَ بينهما، فهو فسخٌ لا رجعة فيه، كتفريقه للعنة. (وله) أي: الحاكم (بيعُ عقارٍ وعرضٍ لغائبٍ) ترك زوجته بلا نفقة ولا منفق، (إن لم يجد) ما ينفقه عليها (غيره) أي: غير ثمن العقار والعرض؛ لدعاء الحاجة إليه. (ويُنْفِقُ) الحاكم (عليها) أي: امرأة الغائب من ماله (يوماً بيوم) كما هو الواجبُ على الغائب. (ولا يجوزُ) أن يعجلَ لها (أكثر) من نفقة يومٍ بيوم، كنفقة أسبوعٍ أو شهرٍ؛ لأنه تبرُّع، وقد يُقدَّم، أو تبيَّن منه قبل ذلك. (ثم إن بانَ) الغائبُ (ميتاً قبل إنفاقه) أي: الحاكم عليها أو في أثناءه، (حُسبَ عليها) من ميراثها من زوجها (ما أنفقته بنفسِها أو بأمرِ حاكمٍ؛ لتبين عدم استحقاقها له).

(ومن أمكنه أخذُ دينه) الذي يصير بأخذه موسراً، (ف) هو (موسرٌ)

كما لو كان بيده.

(١) ليست في (ز).

(٢-٢) في (ز) و (س): «ولا غيرها».

(٣-٣) في (س): «بلا ولي».

## باب نفقة الأقارب والماليك

وتجبُّ أو إكمالها لأبويه وإن علوا، وولديه وإن سفلا، حتى ذي  
الرحم منهم، حجبه معسر، أو لا، ولكل من يرثه بفرض، أو تعصيب

شرح منصور

## باب نفقات الأقارب والعتيق ونفقة الماليك من الآدميين والبهائم

(و) أجمعوا على وجوب نفقة الوالدين والمولودين؛ لقوله تعالى:  
﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، وقوله تعالى:  
﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ [الإسراء: ٢٣]، ومن  
الإحسان الإنفاق عليهما عند حاجتهما، وحديث هند: «خذي ما يكفيك  
وولدك بالمعروف»<sup>(١)</sup>. وعن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً: «إنَّ أطيَّبَ ما  
أكل الرجلُ من كسبه، وإن ولده من كسبه». رواه أبو داود<sup>(٢)</sup>. ولأن ولدَ  
الإنسان بعضه وهو بعضُ والده<sup>(٣)</sup>، فكما يجب عليه أن ينفق على نفسه وأهله  
فكذلك على بعضه وأهله.

(وتجب) النفقة كاملة إن كان المنفق عليه لا يملك شيئاً، ولم يكن مع المنفق  
من يشركه في الإنفاق، (أو إكمالها) إن وجد المنفق عليه بعضها، بثلاثة شروط:  
الأول: كونُ منفقٍ من عمودي نسبه أو وارثاً له، وإليه أشار بقوله:  
(لأبويه وإن علوا، وولده وإن سفلا، حتى ذي الرحم منهم) أي:  
الوالدين والأولاد، (حجبه) أي: الغني منهم (معسر) كجدٍّ موسرٍ مع  
أبٍ معسرٍ ونحوه، (أو لا) أي: أو لم يحجبه معسر، كجدٍّ موسرٍ مع عدم  
أبٍ، وكذا جد مع ابن بنته؛ لأن بينهما قرابةً توجب العتق، ورد الشهادة،  
أشبه الولد والوالدين القريين. (و) تجب النفقة (لكل من) أي: فقير  
(يرثه) قريبه الغني (بفرض) كأخ لأم، (أو تعصيب) كابن عم لغير أم،

(١) تقدم تخريجه ص ٦٧٠.

(٢) في سننه (٣٥٢٨).

(٣) في الأصل: «ولده».

لا برحم، ممن سوى عمودي نسبه، سواء ورثه الآخر، كأخ، أو لا، كعمة وعتيق، بمعروف، مع فقر من تجب له وعجزه عن تكسب، ولا يُعتبر نقصه، فتجب لصحيح مكلف لا حرفة له، إذا فضل عن قوت نفسه وزوجته ورقيقه يومه وليلته، وكسوة وسكنى، من حاصل أو متحصل.

شرح منصور

٢٨١/٣

(لا برحم) كخال، (ممن سوى عمودي نسبه، سواء ورثه الآخر،/ كأخ) للغني (أولا، كعمة وعتيق) فإن العمة لا ترث ابن أخيها بفرض ولا تعصيب، وهو يرثها بالتعصيب، وكذا العتيق لا يرث مولاه، وهو يرثه، فتجب النفقة على الوارث (بمعروف) لقوله تعالى: ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾، إلى قوله: ﴿وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، فأوجب على الأب نفقة الرضاع، ثم أوجب على الوارث مثل ما أوجه على الأب، والحديث: من أبر؟ قال: «أُمُّكَ وَأَبَاكَ وَأَخْتُكَ وَأَخَاكَ» وفي لفظ: «ومولاك الذي هو أدناك، حقاً واجباً، ورحماً موصولاً» رواه أبو داود<sup>(١)</sup>. فالزمه البر والصلة، والنفقة من الصلة، وقد جعلها حقاً واجباً.

الشرط الثاني: حاجة منفق عليه، وذكره بقوله: (مع فقر من تجب له وعجزه عن تكسب) لأن النفقة إنما تجب على سبيل المواساة، والغني يملكه، والقادر بالتكسب مستغن عنها. (ولا يعتبر نقصه) أي: المنفق عليه في خلقه كزمن، أو حكم كصغير وجنون، (فتجب) النفقة (لصحيح مكلف لا حرفة له) لأنه فقير.

الشرط الثالث: أن يفضل ما ينفقه عليهم عن حاجته، وإليه الإشارة بقوله: (إذا فضل عن قوت نفسه) أي: المنفق، (و) قوت (زوجته ورقيقه يومه وليلته وكسوة وسكنى) لهم (من حاصل) بيده، (أو متحصل) من صناعة أو تجارة، أو أجرة عقار، أو ريع وقف، ونحوه، فإن لم يفضل عنده عن ذكر شيء، فلا شيء عليه؛ لحديث جابر مرفوعاً: «إذا كان أحدكم فقيراً،

(١) في سننه (٥١٤٠)، من حديث كليب بن منفعة عن جده.



لا من رأس مال، وثن ملك، وآلة عمل.  
ومن قدر يكتسب، أُجبر لنفقة قريبه، لا امرأة على نكاح. وزوجة  
من تجب له، كهو.  
ومن له، ولو حملاً، ورثاً دون أب، فنفقته على قدر إرثهم منه.  
والأب ينفرد بها.

فليبدأ بنفسه، فإن كان فضل، فعلى عياله، فإن كان فضل، فعلى قرابته<sup>(١)</sup>،  
وفي لفظ: «ابدأ بنفسك، ثم بمن تعول»<sup>(٢)</sup> حديث صحيح. ولأن وجوب  
النفقة على سبيل المواساة، وهي لا تجب مع الحاجة.

و(لا) تجب النفقة على قريب (من رأس مال) تجارة؛ لنقص الربح بنقص  
رأس ماله، وربما أفنته النفقة، فيحصل له الضرر، وهو ممنوع شرعاً. (و) لا  
تجب النفقة من (ثن ملك، و) لا من ثمن (آلة عمل) لما تقدم.

(ومن قدر يكتسب) بحيث يفضل من كسبه ما ينفقه على قريبه، (أجبر)  
على تكسب (لنفقة قريبه) لأن تركه مع قدرته عليه تضييع لمن يعول، وهو  
منهي عنه. و (لا) تجبر (امرأة على نكاح) إذا رغب فيها بمهر لتنفقه على  
قريبها الفقير؛ لأن الرغبة في النكاح قد تكون لغير المال، بخلاف التكسب.  
(وزوجة من تجب له) النفقة كأب وابن وأخ، (كهو) لأن ذلك من حاجة  
الفقر اليومية؛ لدعاء الضرورة إليه، فإذا احتاج ولم يقدر عليه ربما دعت نفسه  
إلى الزنا، لذلك وجب إعفاه.

(ومن له) من المحتاجين للنفقة، (ولو) كان (حملاً، ورثاً دون أب،  
فنفقته) / عليهم (على قدر إرثهم منه) أي: المنفق عليه؛ لأنه تعالى رتب النفقة  
على الإرث بقوله تعالى: ﴿وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، (والأب)  
الغني (ينفرد بها) أي: بنفقة ولده؛ لقوله تعالى: ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ﴾  
[البقرة: ٢٣٣]، وقوله: ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآوَهُنَّ أَجُورَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٦]،

٢٨٢/٣

(١) أخرجه أحمد (١٤٢٧٣)، وأبو داود (٣٩٥٧)، والنسائي ٣٠٤/٧.

(٢) تقدم ٣٣٢/٢.

فَجَدُّ وَأَخٌ، أَوْ أُمُّ أُمٍّ وَأُمُّ أَبِي، بَيْنَهُمَا سُوءٌ، وَأُمُّ وَجَدُّ، أَوْ ابْنٌ وَبَنْتُ، أَثَلَاثًا.

وَأُمُّ وَبَنْتُ، أَوْ جَدَّةٌ وَبَنْتُ، أَرْبَاعًا.

وَجَدَّةٌ وَعَاصِبٌ غَيْرُ أَبِي، أَسَدَاسًا.

وَعَلَى هَذَا حِسَابُهَا، فَلَا تَلْزَمُ أَبَا أُمٍّ مَعَ أُمٍّ، وَابْنَ بَنْتٍ مَعَهَا، وَلَا أَخًا مَعَ ابْنٍ.

شرح منصور

وقوله ﷺ لَهْدُ: «خذي ما يكفيك وولديك بالمعروف» (١).

(ف) مَنْ لَهُ (جَدُّ وَأَخ) لَغَيْرِ أُمٍّ، النِّفْقَةُ بَيْنَهُمَا سُوءٌ؛ لِأَنَّهُمَا يَرِثَانِهِ كَذَلِكَ تَعْصِييًّا، (أَوْ) لَهُ (أُمُّ أُمٍّ وَأُمُّ أَبِي)، فَالنِّفْقَةُ عَلَيْهِ (٢) (بَيْنَهُمَا سُوءٌ) (٣) لِأَنَّهُمَا يَرِثَانِهِ كَذَلِكَ فَرَضًا وَرَدًّا. (و) مَنْ لَهُ (أُمُّ وَجَدُّ) النِّفْقَةُ عَلَيْهِمَا أَثَلَاثًا، (أَوْ) لَهُ (ابْنٌ وَبَنْتُ) النِّفْقَةُ عَلَيْهِمَا (أَثَلَاثًا) كِلَا رِثَتِهِمَا لَهُ.

(و) مَنْ لَهُ (أُمُّ وَبَنْتُ) النِّفْقَةُ عَلَيْهِمَا أَرْبَاعًا، رُبْعُهَا عَلَى الْأُمِّ وَبَاقِيهَا عَلَى الْبَنْتِ؛ لِأَنَّهُمَا يَرِثَانِهِ كَذَلِكَ فَرَضًا وَرَدًّا، (أَوْ) لَهُ (جَدَّةٌ وَبَنْتُ) فَنِفْقَتُهُ عَلَيْهِمَا (أَرْبَاعًا) كِلَا رِثَتِهِمَا لَهُ كَذَلِكَ فَرَضًا وَرَدًّا. (و) مَنْ لَهُ (جَدَّةٌ وَعَاصِبٌ غَيْرُ أَبِي) كَابْنٍ وَأَخٍ وَعَمٍّ، فَنِفْقَتُهُ عَلَيْهِمَا (أَسَدَاسًا) سَدْسُهَا عَلَى الْجَدَّةِ وَبَاقِيهَا عَلَى الْعَاصِبِ؛ لِأَنَّهُمَا يَرِثَانِهِ كَذَلِكَ. وَأَمَّا الْأَبُ فَيَنْفَرِدُ بِهَا، وَتَقْدَمُ.

(وَعَلَى هَذَا) الْعَمَلِ (حِسَابُهَا) أَيِ : النِّفَقَاتِ ؛ لِأَنَّهُمَا تَابِعَةٌ لِلْإِثْرِ، (فَلَا تَلْزَمُ) النِّفْقَةُ (أَبَا أُمٍّ مَعَ أُمٍّ) مُوسِرَةٌ، (و) لَا (ابْنَ بَنْتٍ مَعَهَا) أَيِ : مَعَ بَنْتٍ مُوسِرَةٌ؛ لِأَنَّهُ مَحْجُوبٌ عَنِ الْمِيرَاثِ بِهَا، (وَلَا) تَلْزَمُ (أَخًا مَعَ ابْنٍ) مَنْفَقٌ عَلَيْهِ

(١) تقدم تخريجه ص ٦٧٠.

(٢) ليست في الأصل.

(٣) ليست في (ز).

وتَلَزَمُ موسراً، مع فقيرٍ الآخر، بقدرِ إرثه.  
وتَلَزَمُ جدًّا موسراً مع فقيرٍ أبٍ، وجدةً موسرةً مع فقيرٍ أمٍّ.  
وَمَنْ لم يَكْفِ ما فَضَلَ عنه جميعَ مَنْ تَجِبُ نفقتهُ، بدأ بزواجته،  
فرقيقه، فأقرب. ثم .....

شرح منصور

ولو معسراً؛ لأن الأخ محجوبٌ بالابن، فتكون النفقةُ عليه إن كان موسراً؛  
لأنه يرثه وحده.

(و) من له ورثةٌ بعضهم موسراً وبعضهم معسراً كأخوين أحدهما موسراً  
والآخر معسراً، (تَلَزَمَ) نفقتهُ (موسراً) منهما (مع فقيرٍ الآخر، بقدرِ إرثه)  
فقط؛ لأنه إنما يجب عليه مع يسارِ الآخر ذلك القدر، فلا يتحمل عن غيره إذا  
لم يجد الغير ما يجب عليه إذا لم يكن من عمودي النسب.

(وتَلَزَمَ) نفقة (جدًّا) لابن ابنه الفقير (موسراً) ولو كان معه أخ، (مع  
فقيرٍ أبٍ) لعدم اشتراط الإرث في عمودي النسب؛ لقوة قرابتهم. (و) تَلَزَمَ  
(جدةً موسرةً مع فقيرٍ أمٍّ) لما تقدم.

(ومن لم يَكْفِ ما فَضَلَ عنه) أي: عن كفايته (جميعَ مَنْ تَجِبُ نفقتهُ)  
عليه ولو أيسر بجميعها، (بدأ بزواجته) لأن نفقتها معاوضةٌ، فقدمت على ما  
وجب مواساة، ولذلك تجب مع يسارِهما وإعسارِهما، بخلاف نفقةِ  
القريب، (ف) نفقةِ (رقيقه) لوجوبها مع اليسار والإعسار، كنفقةِ الزوجة،  
(ف) نفقةِ (أقرب) فأقرب ؛ لحديث طارق المحاربي<sup>(١)</sup>: «أبدأ بمن تعول أمك  
وأباك وأختك وأخاك ثم أدناك أدناك»<sup>(٢)</sup> أي: الأدنى فالأدنى، ولأن النفقة  
صلةٌ وبرٌّ، ومن قرب أولى بالبر<sup>(٣)</sup> ممن بعد. (ثم) مع استواءٍ في الدرجة، يبدأ

(١) هو: طارق بن عبد الله المحاربي، من محارب خَصَفَة، له صحبة، قال الرقي: له حديثان. وقال ابن  
السكن: ثلاثة. حديثه في الكوفيين. «أسد الغابة» ٧١/٣، «الإصابة» ٢١٤/٥.

(٢) أخرجه النسائي ٦١/٥.

(٣) ليست في (ز).



العَصْبَةِ، ثم التساوي.

فيَقْدَمُ ولدٌ على أبٍ، وأبٌ على أمٍّ، وأمٌّ على ولدٍ ابنٍ، وولدٌ ابنٍ على جدٍّ، وجدٌّ على أخٍ، وأبو أبٍ على أبي أمٍّ. وهو مع أبي أبي أبٍ مستويان.

ولمستحقها الأخذُ بلا إذنٍ مع امتناعٍ، كزوجةٍ.

شرح منصور

بـ(العصبة) كآخوين لأمٍّ أحدهما ابن عمٍّ. قاله في «شرح» (١) (ثم التساوي).

(ف) يقدّم ولدٌ على أبٍ لوجوب نفقته بالنص، ويقدم (أب على أمٍّ) لانفراده بالولاية واستحقاق الأخذ من مالٍ ولده، وقد أضافه إليه ﷺ بقوله: «أنت ومالك لأبيك» (٢) (و) تُقدّم (أمٌّ على ولدٍ ابنٍ) لأنها تدلي إليه بلا واسطة، ولها فضيلة الحمل والرضاع والزيارة. (و) يقدم (ولدٌ ابن على جدٍّ) كما يقدم الولد على الأب. (و) يقدم (جدٌّ على أخٍ) لأن له مزية الولادة والأبوة. (و) يقدم (أبو أبٍ على أبي أمٍّ) لامتيازته بالتعصيب (وهو) أي: أبو الأم (مع أبي أبي أبٍ مستويان) لتمييز أبي الأم بالقرب والآخر بالعصوبة، فتساويا.

(ولمستحقها) أي: النفقة (الأخذ) من مالٍ منفقٍ (بلا إذنه مع امتناعه) من دفعها، (ك) ما يجوز له (زوجة) الأخذ من مالٍ زوجها إذا منعها النفقة؛ لحديث هند: «خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف» (٣). وقيس عليه سائر من تجب له.

(١) معونة أولي النهى ٧٨/٨.

(٢) أخرجه أحمد (٦٩٠٢)، وابن ماجه (٢٢٩٢)، من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده.

(٣) تقدم تخريجه ص ٦٧٠.

ولا نفقة مع اختلاف دين، إلا بالولاء.

### فصل

ويجب إعفاف من تجب له، من عمودي نسبه وغيرهم، بزوجة حرة، أو سرية تُعفه. ولا يملك استرجاعها مع غناه.

ويقدم تعيين قريب - والمهر سواء - على زوج.

ويُصدّق أنه تائق، بلا يمين .....

شرح منصور

(ولا نفقة مع اختلاف دين) بقرابة ولو من عمودي نسب؛ لأنهما لا يتوارثان، فلم يتناول قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، وكما لو كان أحدهما رقيقاً، (إلا بالولاء) فتجب للعتيق على معتقه بشرطه، وإن باينه في دينه؛ لأنه يرثه مع ذلك، فدخل في عموم قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾ [البقرة: ٢٣٣]. فإن مات مولا، فالنفقة على وارثه من عصبة مولا.

(ويجب إعفاف من تجب له) النفقة (من عمودي نسبه وغيرهم) لأنه مما تدعو حاجته إليه، ويستتضربفقد، ولا يشبه ذلك الحلوى؛ لأنه لا يستتضر بتركها، فيجب إعفاف من تجب نفقته من الآباء والأجداد والأولاد والإخوة والأعمام، ويقدم إن ضاق الفاضل الأقرب فالأقرب، كالنفقة. (بزوجة حرة أو سرية تُعفه) لحصول المقصود بها. (ولا يملك) من أعفأ بسرية (استرجاعها مع غناه) أي: الفقير، كالزكاة، ولا أن يزوجه أمة.

(و) إن عين أحدهما امرأة والآخر غيرها، (يقدم تعيين قريب) منفق (والمهر سواء على) تعيين (زوج) لأنه المطلوب بنفقتها وتوابعها، وليس له تعيين عجوز قبيحة المنظر أو معيبة.

(ويُصدّق) منفق عليه (أنه تائق) للنكاح (بلا يمين) لأنه مقتضى الظاهر

ويكتفي بواحدة، فإن ماتت، أعفّه ثانياً. لا إن طلق بلا عذر.  
ويلزم إعفاف أم كآب. وخادم للجميع؛ لحاجة، كزوجة، ومن  
ترك ما وجب مدة، لم يلزمه لما مضى. أطلقه الأكثر. وذكر بعضهم:  
إلا بفرض حاكم.....

شرح منصور

وفي «الفروع»<sup>(١)</sup> ويتوجه يمينه.

(ويعتبر) لوجوب إعفاف (عجزه) أي: المنفق عليه عن مهر حرة أو ثمن  
أمة، فإن قدر على ذلك، لم يجب على غيره.

(ويكتفي) في الإعفاف (بواحدة) زوجة أو سرية؛ لاندفاع الحاجة بها،  
(فإن ماتت) زوجة أو سرية أعفّه بها، (أعفّه ثانياً) لأنه لا صنع له في ذلك،  
(٢) لا إن طلق بلا عذر) أو أعتق السرية ولم يجعل عتقها صداقها، فليس  
عليه أن يعفّه ثانياً؛ لأنه المفوت على نفسه.

(ويلزم) - (إعفاف أم كآب) أي: كما يلزم إعفاف أب. قال  
القاضي<sup>(١)</sup>: ولو سلم فالأب أكد، ولأنه لا يتصور؛ لأن الإعفاف لها  
بالتزويج/ ونفقتها على الزوج. قال في «الفروع»<sup>(١)</sup>: ويتوجه تلزمه نفقته إن  
تعذر تزويج بدونها. وبنّت ونحوها كأم. (و) يلزم من وجب عليه نفقة  
(خادم للجميع) أي: جميع من تلزمه نفقتهم (لحاجة) إليه، (كزوجة) لأنه من  
تمام الكفاية. (ومن ترك ما وجب عليه) من نفقة قريب أو عتيق (مدة)<sup>(٣)</sup>، لم  
يلزمه شيء (لما مضى) لأنها مواساة. (أطلقه الأكثر) وحزم به في  
«الفصول»<sup>(٤)</sup>، (وذكر بعضهم) منهم الموفق<sup>(٥)</sup> والشارح<sup>(٥)</sup>: (إلا بفرض حاكم)

٢٨٤/٣

(١) ٦٠٠/٥.

(٢-٢) في (س): «لأن».

(٣) ليست في (ز).

(٤) الفروع ٥٩٩/٥.

(٥) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٤١٦/٢٤.



وزاد غيره: أو إذنه في استدانة.

ولو غاب زوج، فاستدانت لها ولأولادها الصغار، رجعت. ولو امتنع منها زوج أو قريب، رجع عليه مُنفقٌ بنية رجوع. وعلى مَنْ تلزمه نفقة صغير، نفقة ظئره حَوْلَيْن. ولا يُفطم قبلهما إلا برضا أبويه، أو سيده، إن كان رقيقاً، ما لم ينضّر.

شرح منصور

لتأكده بفرضه. (وزاد غيره) أي: غير ذلك البعض، وهو صاحب «المحرر»<sup>(١)</sup>: (أو إذنه) أي: الحاكم في النفقة لمن وجبت له النفقة (في استدانة) قال في «المحرر»<sup>(١)</sup>: وأما نفقة أقاربه، فلا يلزمه لما مضى، وإن فرضت، إلا أن يستدين عليه بإذن الحاكم.

(ولو غاب زوج، فاستدانت زوجة (لها ولأولادها الصغار) ونحوهم، (رجعت) نصاً، ولعله لتبعية نفقة/ أولادها لنفقتها. (ولو امتنع منها) أي: النفقة (زوج أو قريب) فأنفق عليهما غيره، (رجع عليه منفق) على زوجة أو قريب (بنية رجوع) لأن الامتناع قد يكون لضعف من وجبت له<sup>(٢)</sup>، وقوة من وجبت عليه، فلو لم يملك المنفق الرجوع، لضاع الضعيف.

٢٨٥/٣

(وعلى من تلزمه نفقة صغير) ذكر أو أنثى من أب أو وارث غيره عند عدمه (نفقة ظئره) أي: مرضعته (حولين) كاملين؛ لقوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، الآية، وقوله: ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَتَأْتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٦]، ولأن الطفل إنما يتغذى بما يتولد في المرضعة من اللبن، وذلك إنما يحصل بالغذاء، فوجبت النفقة للمرضعة؛ لأنها في الحقيقة له، ولا تجب بعد الحولين؛ لانقضاء مدة الحاجة إلى الرضاع. (ولا يفطم قبلهما) أي: الحولين؛ للآية؛ لأنها خير أريد به الأمر، (إلا برضا أبويه، أو برضا (سيده إن كان رقيقاً) فيجوز (ما لم ينضّر) بقطامه قبل الحولين،

(١) ١١٥/٢.

(٢) في (س): «لها».

ولأبيه منع أمه من خدمته، لا إرضاعه، ولو أنها في حباله<sup>(١)</sup>. وهي  
أحقُّ بأجرة مثلها، حتى مع متبرعة، أو زوج ثانٍ ويرضى.  
ويلزم حرة مع خوف تلفه، وأم ولدٍ

شرح منصور

فلا يجوز ولو رضيا. وفي «الرعاية» هنا يحرم برضاعه بعدهما ولو رضيا<sup>(٢)</sup>.  
وظاهر «عيون المسائل» إباحته مطلقاً<sup>(٣)</sup>.

(ولأبيه منع أمه من خدمته) لأنه يفوت حق الاستمتاع بها في بعض  
الآحيان. و (لا) يمنعها من (إرضاعه، ولو أنها في حباله؛ للآية، فترضعه هي  
والخادم تقوم بخدمته عندها، فلم يفتها رضاعه ولا حضانتها، (وهي) أي: الأم  
(أحقُّ) برضاع ولديها (بأجرة مثلها حتى مع) مرضعة (متبرعة، أو) مع  
(زوج ثانٍ ويرضى) لعموم قوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ﴾  
[البقرة: ٢٣٣]، وقوله: ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٦]، وهو عام  
في جميع الأحوال، ولأن أمه أشفق ولبنها أمراً عليه، فإن طلبت الأم أكثر من  
أجرة مثلها، ووجد الأب من يرضعه بأجرة مثله أو متبرعة، فللأب أخذه منها  
لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَعَاَسَرْتُمَ فَسَرِّضْهُ لَهٗ أُخْرَىٰ﴾ [الطلاق: ٦]، وإن لم يجد مرضعة  
إلا بما طلبته الأم، فالأم أحقُّ، لما سبق. وإن منع الأم زوجها غير أبي الطفل  
من رضاعه، سقط حقها؛ لتعذر وصولها إليه.

(ويلزم حرة) إرضاع ولديها (مع خوف تلفه) بأن لم يقبل ثدي غيرها  
ونحوه، حفظاً له عن الهلاك، كما لو لم يوجد غيرها، ولها أجرة مثلها، فإن لم  
يخف تلفه، لم تجبر دنية كانت أو شريفة، في حباله أو مطلقة؛ لقوله تعالى:  
﴿وَإِنْ تَعَاَسَرْتُمَ فَسَرِّضْهُ لَهٗ أُخْرَىٰ﴾ [الطلاق: ٦]، (و) يلزم (أم ولدٍ) إرضاع ولديها

(١) أي: غير مطلقة.

(٢) معونة أولي النهى ٨/٨٥.

(٣) الفروع ٦٠١/٥.

مطلقاً مجّاناً. ومتى عتقت، فكبائن.

ولزوج ثانٍ منعها من إرضاع ولدها من الأول، إلا لضرورته، أو شرطها.

### فصل

وتلزمه وسكنى عرفاً لرقيقه، ولو آبقاً، أو ناشزاً، أو ابن أُمّيه من حرٍّ، من غالب قوت البلد، وكسوته مطلقاً.

شرح منصور

(مطلقاً) أي: خيف على الولد أم لا، من سيدها أو غيره (مجّاناً) أي: بلا أجرٍ لأن نفعتها لسيدها. (ومتى عتقت) أم الولد، (فك) حرة (بائن) لا تحجر على إرضاعه، فإن فعلت، فلها أجره مثلها. وإن باعها أو وهبها أو زوجها، سقطت حضانتها، على ظاهر ما ذكره ابن عقيل في «فنون» (١)، وعلى هذا يسقط حقها من الرضاع. قاله ابن رجب (٢).

(ولزوج ثانٍ) أي: غير الرضيع (منعها من إرضاع ولدها من) الزوج (الأول) أو من شبهة أو زناً؛ لأنه يفوت حقه من الاستمتاع بها في بعض الأحيان، (إلا لضرورته) أي: الولد؛ بأن لا يوجد من يرضعه غيرها، أو لا يقبل ثدي غيرها، (أو شرطها) بأن شرطت في العقد أن لا يمنعها رضاع ولدها، فلها شرطها، كما تقدم. ومن أرضعت ولدها وهي في حبال أبيه، فاحتاجت لزيادة نفقة، لزمه؛ لأن عليه كفايتها.

(وتلزمه) أي: السيد نفقة (وسكنى عرفاً) أي: بالمعروف (لرقيقه، ولو) كان رقيقه (آبقاً) أو مريضاً، أو انقطع كسبه، (أو) كان أمة (ناشزاً، أو) كان (ابن أُمّيه من حرٍّ) لأنه تابع لأمه حيث لا شرط ولا غرور، (من غالب قوت البلد) متعلق بتلزمه. سواء كان قوت سيده، أو دونه، أو فوقه، وأدم مثله. (و) تلزمه (كسوته) أي: رقيقه (مطلقاً) غنياً كان المالك، أو فقيراً، أو متوسطاً، من

(١) معونة أولي النهى ٨/٨٧.

(٢) لم تقف عليه في «القواعد».



ولمبعض بقدر رقه، وبقيتها عليه.

وعلى حرة نفقة ولديها من عبد. وكذا مكاتبة، ولو أنه من مكاتب، وكسبه لها.

ويزوج بطلب غير أمة يستمتع بها، .....

شرح منصور

غالب الكسوة لأمثاله من العبيد بذلك البلد؛ لحديث أبي هريرة مرفوعاً<sup>(١)</sup>: «للمملوك طعامه وكسوته بالمعروف، ولا يكلف من العمل ما لا يطيق» رواه الشافعي في «مسنده»<sup>(٢)</sup>. وأجمعوا على أن نفقة المملوك على سيده، ولأنه لا بد له من نفقة ومنافعه لسيده وهو أحق الناس به، فوجبت عليه نفقته، كبهيمته.

(ولمبعض) على مالك بعضه من نفقته وكسوته وسكنائه (بقدر رقه، / وبقيتها) أي: النفقة والكسوة والسكنى (عليه) أي: المبعوض؛ لاستقلاله بجزئه<sup>(٣)</sup> الحر، فإن أعسر وعجز عن الكسب، فعلى وارثه الغني. وللسيد أن يجعل نفقة رقيقه في كسبه، وأن ينفق عليه من ماله، ويأخذ كسبه أو يستخدمه، وينفق عليه من ماله؛ لأن الكل له، وإن جعلها في كسبه وفضل منه شيء، فليسده، وإن أعوز، فعليه تمامه.

(وعلى حرة نفقة ولديها من عبد) نصاً. قلت: إن كان من يشركها في الميراث، فالنفقة عليهما بقدره كما سبق. (وكذا مكاتبة ولو أنه) أي: ولديها (من مكاتب) نفقة ولديها عليها، (وكسبه لها) لتبعيته لها.

(ويزوج) رقيق وجوباً ذكراً كان أو أنثى (بطلبه) لقوله تعالى: ﴿وَأَنكِحُوا الْأَيْمَىٰ مِنكُمُ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ﴾ [النور: ٣٢]، ولدعاء الحاجة إلى النكاح غالباً، وكالمحجور عليه لفسه، ولأنه يخاف من ترك إعفائه الوقوع في المحذور، بخلاف طلب الحلوى. (غير أمة يستمتع بها) سيدها،

(١) ليست في (ز) و (س).

(٢) الشافعي في «مسنده» ٦٦/٢.

(٣) في (ز) و (س): «بحرية».

ولو مكاتبه بشرطه وتصدق في أنه لم يطاء.  
ومن غاب عن أمته غيبة منقطعة، فطلبت التزويج، زوجها من يلي  
ماله. وكذا أمة صبي ومجنون.  
وإن غاب عن أم ولده، زوجت حاجة نفقة، المنقح: وكذا لو طء.

شرح منصور

(ولو) كانت (مكاتبه بشرطه) أي: كاتبها<sup>(١)</sup>، بشرط أن يطاءها زمن كتابتها؛  
لأن القصد قضاء الحاجة وإزالة دفع ضرر الشهوة، وذلك حاصل باستمتاعه  
بها. (وتصدق) أمة طلبت تزويجها، وادعى سيدها أنه يطاها (في أنه لم يطاء)  
لأنه الأصل ويجب ختان من لم يكن مختوناً منهم.

(ومن غاب عن أمته غيبة منقطعة) وتقدم أنها مالا تقطع إلا بكلفة  
ومشقة، (فطلبت التزويج، زوجها من يلي ماله) أي: مال الغائب. قال في  
«الانتصار»<sup>(٢)</sup>: أو ما إليه في رواية بكر<sup>(٣)</sup>، واقتصر عليه في «الفروع»<sup>(٤)</sup>  
واختاره أبو الخطاب، وتقدم في النكاح: زوجها القاضي، وحزم به في  
«الإقناع»<sup>(٥)</sup> عن القاضي. (وكذا أمة صبي ومجنون) طلبت التزويج، فيزوجها  
من يلي ماله.

(وإن غاب) سيد (عن أم ولده، زوجت حاجة نفقة) قال في «الرعاية»:  
زوجها الحاكم وحفظ مهرها للسيد. قال (المنقح)<sup>(٦)</sup>: وكذا له حاجة (وطء) قال  
في «الفروع»<sup>(٧)</sup>: ويتوجه أو وطء عند من جعله كنفقة، أي: أوجهه، وهو المذهب.

(١) في (ز) و (س): «كاتبها».

(٢) المنقح مع الشرح الكبير والإنصاف ٤٣٩/٢٤.

(٣) في (س) و (ز): «أبي بكر».

(٤) ٦٠٨/٥.

(٥) ٧٠/٤.

(٦) معونة أولي النهى ٩٢/٨.

(٧) ٦٠٨/٥.

ويجب أن لا يُكَلَّفُوا مُشَقًّا كَثِيرًا، وأن يُرَاحُوا وقتَ قِيلُولَةٍ، ونومٍ،  
ولصلاةٍ مفروضةٍ، ويُركَّبَهُم عُقْبَةٌ لحاجةٍ.

وَمَنْ بُعِثَ مِنْهُمْ فِي حَاجَةٍ، فَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَجِدُ مَسْجِدًا يَصَلِّي فِيهِ،  
صَلَّى. فَلَوَ عَذَرَ، أَخَّرَ وَقَضَاهَا.

وإن لم يَعْلَمْ، فوجد مسجدًا، قضى حاجته، ثم صَلَّى. فَلَوَ صَلَّى  
قَبْلُ، فَلَا بَأْسَ.

وَتُسَنُّ مَدَاوَاتُهُمْ إِنْ مَرَضُوا، .....

شرح منصور

(ويجب أن لا يكلفوا) أي: الأرقاء (مشقًا كثيرًا) لحديث أبي ذر مرفوعاً:  
«إخوانكم خولكم، جعلهم الله تحت أيديكم، فمن كان أخوه تحت يده،  
فليطعمه مما يأكل، وليلبسه مما يلبس، ولا تكلفوهم ما يغلبهم، فإن كلفوهم،  
فأعينوهم عليه» متفق عليه<sup>(١)</sup>. (و) يجب (أن يراحوا وقت قيلولَةٍ و) وقت  
(نومٍ، و) لأداء (صلاةٍ مفروضةٍ) لأنها العادة، ولأن تركه إضرارٌ بهم، ولا  
يجوز تكليفُ أمةٍ رعياءٍ؛ لأن السفر مظنة الطمع فيها لبعده من يدفع عنها، (و)  
يجب أن (يركبهم عُقْبَةٌ لحاجةٍ) إذا سافر/ بهم؛ لئلا يكلفهم ما لا يطيقونه.

٢٨٧/٣

(ومن بُعث) بالبناء للمجهول (منهم) أي: الأرقاء (في حاجةٍ، فإن عَلِمَ  
أنه لا يجد مسجدًا يَصَلِّي فِيهِ) ولا عذرَ له في التأخير، (صَلَّى) أولاً، ثم قضى  
حاجته، (فلو عذر) بنحو خشيةٍ إضرارٍ سيده به، (أخر) الصلاة (وقضاها)  
أي: الحاجة ثم صَلَّى؛ لأن حقَّ الآدمي مبنيٌّ على المشاحة.

(وإن لم يعلم) أنه لا يجد مسجدًا، (فوجد مسجدًا، قضى حاجته، ثم  
صَلَّى) ليجمع بين الحقين. (فلو صَلَّى قبل) قضاء الحاجة، (فلا بأس) نصًّا،  
لأنه قضى حقَّ الله وحقَّ سيده.

(وتسن) لسيدهم (مداواتهم إن مرضوا) قاله في «التنقيح»<sup>(٢)</sup> قال في

(١) البخاري (٣٠)، ومسلم (١٦٦١) (٤٠).

(٢) معونة أولي النهى ٩٣/٨.



وإطعامهم من طعامه. وَمَنْ وَلِيَهُ، فَمَعَهُ أَوْ مِنْهُ. وَلَا يَأْكُلُ بِلَا إِذْنِهِ.  
وله تأديبُ زوجة، وولد، ولو مكلفاً مزوّجاً، بضربٍ غيرِ مبرّح.

شرح منصور

«الفروع» (١): وظاهرُ كلام جماعة: يستحب، وهو أظهر، وقال قبله: ويداويه وجوباً، قاله جماعة (٢). وقال في «الإنصاف» (٢) قلت: المذهب؛ إن ترك الدواء أفضل، على ما تقدم، ووجوبُ المداواة قولٌ ضعيفٌ.

(و) يسن لسيد (إطعامهم) أي: الأرقاء (من طعامه) وإلباسهم من لباسه؛ لحديث أبي ذر (٣)، وأن يسوي بين عبيده الذكور في الكسوة وبين إماءه إن كن للخدمة، أو الاستمتاع، وإن اختلفن، فلا بأس بتفضيل من هي للاستمتاع في الكسوة؛ لأنه العرف. (ومن وليه) أي: الطعام من رقيقه، (فمعه أو منه) يطعمه ولو لم يشتهه؛ لحديث أبي هريرة مرفوعاً: «إذا أتى أحدكم خادمه بطعامه قد كفاه علاجه ودخانَه، فليجلسه معه، فإن لم يجلسه معه، فليناولَه أكلةً أو أكلتين». رواه الشيخان وأبو داود والترمذي وابن ماجه (٤). ولأن نفسَ المباشِرِ تتوق إلى ما لا تتوق إليه نفسٌ غيره. (ولا يأكل) رقيقٌ من مال سيده (إلا بإذنه) نصّاً، لأنه افتتات عليه. قلت: إن منعه ما وجب عليه، فله الأكل بالمعروف، كالزوجة والقريب.

(وله) أي: الزوج والأب والسيد (تأديبُ زوجة و) تأديبُ (ولد ولو) كان الولد (مكلفاً مزوّجاً بضربٍ غيرِ مبرّح، و) كذا (تأديب رقيق) إذا أذنبوا. ويسنُّ العفو عنه مرة أو مرتين، ولا يجوز بلا ذنب، (ولا أن يضربوا) (٥)

(١) ٦٠٤/٥.

(٢) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٢٤٠/٢٤.

(٣) تقدم مع تخريجه في الصفحة السابقة.

(٤) البخاري (٥٤٦٠)، ومسلم (١٦٦٣) (٤٢)، وأبو داود (٣٨٤٦)، والترمذي (١٨٥٣)، وابن

ماجه (٣٢٩١).

(٥-٥) في الأصل: «وأن يضربوا».

وكذا رقيق. ويقيدُه، إن خافَ عليه. ولا يشتُم أبويَه الكافرين،  
ولا يلزمه بيعُه بطلبه مع القيام بحقه.

وحرُم أن تُسترضع أمةٌ لغيرِ ولدها، إلا بعد رِيَّه.

ولا تصحُّ إجارَتُها، بلا إذنِ زوج، زمنَ حقِّه، ولا .....

شرح منصور

ضرباً مبرحاً؛ لحديث: «لا يُجلدُ فوق عشرةِ أسواطٍ إلا في حدٍّ من حدود  
الله». رواه الجماعة إلا النسائي (١).

(و) لسيدٍ رقيقٍ أن (يقيدَه إن خافَ عليه) إباقاً، نصّاً وقال: يباع أحب  
إلي (٢)، (ولا يشتُم أبويَه) أي: أبوي (٣) الرقيق (الكافرين) قال أحمد (٢): لا  
يعودُ لسانه الخنا والردى، ولا يدخل الجنةَ سيءُ الملكة، وهو الذي يسيء إلى  
ممالكه. (ولا يلزمه) أي: السيد (بيعُه بطلبه) أي: الرقيق (مع القيام بحقه)  
لأن الملكَ للسيد والحقُّ له، كما لا يُجير على طلاق زوجته مع قيامه بما يجب  
لها، فإن لم يقم بحقه، وطلب بيعَه، لزمه إجابته، / ويأتي.

٢٨٨/٣

(وحرُم أن تسترضع أمة) لها ولد (لغير ولدها) وإن لم يفضل عنه شيء؛  
لأن فيه إضراراً بالولد؛ لنقصه عن كفايته ومؤنته (إلا بعد رِيَّه) أي: الولد،  
فيجوز استرضاعها بما زاد؛ (٤) لاستغناء ولدها عنه، كالفاضل من كسبها،  
وكما لو مات ولدها وبقي لبنها.

(ولا تصحُّ إجارَتُها) أي: الأمة المزوجة (بلا إذن زوج زمنَ حقِّه) أي:  
الزوج؛ لأن فيها تفويتاً لحق زوجها باشتغالها عنه بما استوجرت له. (ولا) يجوز

(١) تقدم تخريجه ص ٣٣١.

(٢) معونة أولي النهى ٩٦/٨.

(٣) ليست في الأصل.

(٤-٤) في الأصل: «لاستغنائها».

جَبْرٌ عَلَى مُخَارَجَةٍ، وَهِيَ: جَعْلُ سَيِّدٍ عَلَى رَقِيقٍ، كُلَّ يَوْمٍ أَوْ شَهْرٍ، شَيْئاً مَعْلوماً لَهُ. وَتَجَوُّزُ بَاتِفَاقِهِمَا، إِنْ كَانَتْ قَدَرُ كَسْبِهِ فَأَقْلٌ، بَعْدَ نَفَقَتِهِ.

وَلَا يَتَسَرَّى عَبْدٌ مُطْلَقاً، وَيَصِحُّ - عَلَى مَرْجُوحٍ - بِإِذْنِ سَيِّدِهِ، الْمَنْقُحُ: وَهُوَ الْأَظْهَرُ، وَنَصٌّ عَلَيْهِ فِي رِوَايَةِ الْجَمَاعَةِ، وَاخْتَارَهُ كَثِيرٌ مِنْ

شرح منصور

(جَبْرٌ) قَنْ (عَلَى مُخَارَجَةٍ، وَهِيَ) أَي: الْمَخَارَجَةُ: (جَعْلُ سَيِّدٍ عَلَى رَقِيقٍ كُلَّ يَوْمٍ أَوْ) كُلَّ شَهْرٍ (شَيْئاً مَعْلوماً لَهُ) أَي: السَّيِّدُ؛ لِأَنَّهُ عَقْدٌ بَيْنَهُمَا، (أَفْلا يَجْبِرُ عَلَيْهِ أَحَدُهُمَا<sup>(١)</sup>) كَالْكِتَابَةِ. (وَتَجَوُّزُ) الْمَخَارَجَةُ (بَاتِفَاقِهِمَا إِنْ كَانَتْ قَدَرُ كَسْبِهِ فَأَقْلٌ بَعْدَ نَفَقَتِهِ) لَمَّا رُوي أَنَّ أَبَا طَيِّبَةَ حَجَّمَ النَّبِيَّ ﷺ فَأَعْطَاهُ أَجْرَهُ، وَأَمَرَ مَوَالِيَهُ أَنْ يَخَفَّفُوا عَنْهُ مِنْ خَرَاجِهِ<sup>(٢)</sup>. وَكَانَ كَثِيرٌ مِنَ الصَّحَابَةِ يَضْرِبُونَ عَلَى رَقِيقِهِمْ خَرَاجاً، فَرُوي أَنَّ الزُّبَيْرَ كَانَ لَهُ أَلْفُ مَمْلُوكٍ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ كُلَّ يَوْمٍ دِرْهَمٌ<sup>(٣)</sup>، فَإِنْ زَادَتْ عَلَى كَسْبِهِ، لَمْ يَجْزِ لِأَنَّهُ تَكْلِيفٌ لَمَّا يَغْلِبُهُ، وَكَذَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ كَسْبٌ. قَالَ فِي «الْفُرُوعِ»<sup>(٤)</sup>: وَيُؤْخَذُ مِنَ «الْمَغْنِيِّ» لَعَبْدٍ مَخْرَاجَ هَدِيَّةٍ طَعَامٍ، وَإِعَارَةِ مَتَاعٍ، وَعَمَلٍ دَعْوَةٍ. قَالَ فِي «السَّرْغِيبِ» وَغَيْرِهِ. وَظَاهِرُ كَلَامِ جَمَاعَةٍ: لَا يَمْلِكُ ذَلِكَ.

(وَلَا يَتَسَرَّى عَبْدٌ مُطْلَقاً) أَي: سِوَاءَ قَلْنَا: يَمْلِكُ بِالتَّمْلِيكِ أَوْ لَا، وَسِوَاءَ أَذْنِ لَهُ سَيِّدِهِ أَوْ لَا، قَالَ فِي «التَّنْقِيحِ»<sup>(٥)</sup>: وَلَا يَتَسَرَّى عَبْدٌ وَلَوْ أَذْنُ لَهُ سَيِّدُهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ. (وَيَصِحُّ) أَي: يَجُوزُ تَسَرُّيهِ (عَلَى) قَوْلِ (مَرْجُوحٍ بِإِذْنِ سَيِّدِهِ) قَالَ (الْمَنْقُحُ: وَهُوَ الْأَظْهَرُ، وَنَصٌّ عَلَيْهِ فِي رِوَايَةِ الْجَمَاعَةِ، وَاخْتَارَهُ كَثِيرٌ مِنْ

(١-١) فِي (ز): «أَفْلا يَجْبِرُهُ عَلَى بَعْدِهِمَا».

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٥٦٩٦)، وَمُسْلِمٌ (١٥٧٧) (٦٢).

(٣) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» ٩/٨.

(٤) ٦٠٥/٥.

(٥) مَعُونَةُ أَوَّلِي النِّهْيِ ٩٨/٨-٩٩.



المحققين. انتهى. فلا يملك سيّد رجوعاً بعد تسرّ.  
ولمبعض وطء أمة، ملكها بجزئه الحرّ، بلا إذن.  
وعلى سيّد امتنع مما لرقيق، إزالة ملكه بطلبه، كفرقة زوجة.

### فصل

وعلى مالك بهيمة إطعامها وسقيها.

شرح منصور

المحققين<sup>(١)</sup> انتهى) وقال في «الإنصاف»: <sup>(٢)</sup> وهي الصحيحة من المذهب، وهي طريقة الخرقى وأبي بكر وابن أبي موسى وأبي إسحاق بن شاقلا. ذكره عنه في «الواضح»، ورجحه المصنف في «المغني» والشارح.

قال في القواعد الفقهية: وهي أصح، وصححه الناظم، وقدمه الزركشي ونصره، ثم ذكر ما معناه أن المذهب: ليس له التسري. وإن قلنا: لا يملك. (ف) على رواية التسري بإذن سيده، (لا يملك سيده رجوعاً) في أمة آذنه بالتسري بها، (بعد تسرّ) بها. نصّاً، لأن العبد يملك به <sup>(٣)</sup> البضع، فلا يملك سيده فسخه، قياساً على النكاح.

(ولمبعض وطء أمة ملكها بجزئه الحرّ بلا إذن) أحد؛ لأنها خالصة ملكه.

(و) يجب (على سيّد امتنع مما) يجب (لرقيق) عليه من نفقة وكسوة وإعفاف، (إزالة ملكه) عنه ببيع أو هبة أو عتق ونحوها، (بطلبه) سواء امتنع لعجزه عنه، أو مع قدرته عليه، (كفرقة زوجة) امتنع مالها عليه؛ إزالة للضرر<sup>(٤)</sup>. وفي الخبر: «عبدك/ يقول: أطعمني وإلا فبعني، وامرأتك تقول: أطعمني أو طلقني»<sup>(٥)</sup>.

(وعلى مالك بهيمة إطعامها) بعلفها أو إقامة من يرعاها، (و) عليه (سقيها)

(١) معونة أولي النهى ٩٨/٨-٩٩.

(٢) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٤٤٧/٢٤-٤٤٨.

(٣) ليست في الأصل.

(٤) في الأصل: «للضرورة».

(٥) أخرجه البخاري (٥٣٥٥)، من حديث أبي هريرة.

وإن عجز عن نفقتها، أُجبر على بيع، أو إجارة، أو ذبح مأكول.  
فإن أبى، فعل حاكم الأصلح، أو اقترض عليه.  
ويجوز انتفاع بها في غير ما خلقت له، كبقر لحمل وركوب،  
وإبل وحمر لحرث ونحوه وجيفتها له، ونقلها عليه.

شرح منصور

لحديث ابن عمر: عذبت امرأة في هرة حبستها حتى ماتت جوعاً، فلا هي  
أطعمتها، ولا هي أرسلتها تأكل من خشاش الأرض. متفق عليه<sup>(١)</sup>.

(وإن عجز عن نفقتها، أُجبر على بيع، أو إجارة، أو ذبح مأكول) إزالة  
لضررها وظلمها، ولأنها تتلف إذا تركت بلا نفقة، وإضاعة المال منهي عنها.  
(فإن أبى) فعل شيء من ذلك، (فعل حاكم الأصلح) من الثلاثة، (أو اقترض  
عليه) ما ينفقه على بهيمة؛ لقيامه مقامه في أداء ما وجب عليه عند امتناعه  
منه، كقضاء دينه.

(ويجوز انتفاع بها) أي: البهيمة (في غير ما خلقت له، كبقر لحمل  
وركوب، و) ك (إبل وحمر لحرث ونحوه) لأن مقتضى الملك جواز الانتفاع  
بها فيما يمكن، وهذا منه، كالذي خلقت له، وبه جرت عادة بعض الناس،  
ولهذا يجوز أكل الخيل واستعمال اللؤلؤ في الأدوية وإن لم يكن المقصود منهما  
ذلك، وحديث: «بينما رجل يسوق بقرة أراد أن يركبها، إذ قالت: إني لم  
أخلق لذلك، إنما خلقت للحرث». متفق عليه<sup>(٢)</sup>. أي: هو معظم النفع،  
ولا يلزم منه منع غيره. وإن عطبت بهيمة فلم ينتفع بها<sup>(٣)</sup>، فإن كانت مما لا  
يوكل، أُجبر على الإنفاق عليها، كالعبد الزمن، وإن كانت مأكولة، خير بين  
ذبحها والإنفاق عليها. (وجيفتها) إن ماتت، (له) أي: لمالكها؛ لأنها لم تخرج  
عن ملكه بالموت، (ونقلها عليه) لدفع أذاها.

(١) البخاري (٢٣٦٥)، ومسلم (٢٢٤٢) (٥١).

(٢) البخاري (٣٤٧١)، ومسلم (٢٣٨٨) (١٣).

(٣) ليست في (ز).

ويحرم لعنها، وتحميلها مُشَقًّا، وحلبها ما يضرُّ ولدها، وذبح غير مأكول لإراحة، وضرب وجهه، ووسم فيه. ويجوز في غيره لغرض صحيح. ويكره خصاء، وجز مَعْرِفَةٍ وناصية وذنب، وتعليق جرس أو وتر،

شرح منصور

(ويحرم لعنها) أي: البهيمة؛ لحديث عمران: أنه ﷺ كان في سفر فلعلت امرأة ناقة، فقال: «خذوا ما عليها، ودعوها مكانها ملعونة، فكأنني أراها الآن تمشي في الناس ما تعرض لها أحد»، وحديث أبي برزة: «لا تصاحبنا ناقة عليها لعنة». رواهما أحمد ومسلم<sup>(١)</sup>. (و) يحرم (تحميلها) أي: البهيمة (مَشَقًّا) لأنه تعذيب لها. (و) يحرم (حلبها ما يضرُّ ولدها) لأنه لبنة مخلوق له، أشبه ولد الأمة. (و) يحرم (ذبح) حيوان (غير مأكول لإراحة) من مرض ونحوه؛ لأنه إتلاف مال، وقد نهى عنه، (و) يحرم (ضرب وجهه ووسم فيه) أي: في الوجه؛ لأنه ﷺ لعن من وسم أو ضرب الوجه، ونهى عنه<sup>(٢)</sup>. ذكره في «الفروع»<sup>(٣)</sup>. وهي في الآدمي أشد. قال ابن عقيل: لا يجوز الوسم إلا لمداواة. وقال أيضاً: يحرم لقصد المثلة<sup>(٤)</sup>. (ويجوز) الوسم (في غيره) أي: الوجه (لغرض صحيح) كالمداواة.

٢٩٠/٣ (ويكره خصاء) في غنم وغيرها، إلا خوف/ غضاضة. نصاً، وحرمة القاضي وابن عقيل، كالآدمي. ذكره ابن حزم فيه إجماعاً<sup>(٥)</sup>. (و) يكره (جز معرفة، و) جز (ناصية، و) جز (ذنب)<sup>(٦)</sup> وتعليق جرس أو وتر للنحر<sup>(٧)</sup>.

(١) أخرجه أولهما أحمد ٤/٤٣١، ومسلم (٢٥٩٥) (٨٢)، وثانيهما أحمد ٤/٤٢٣، ومسلم (٢٥٩٦) (٨٢).

(٢) أخرجه مسلم (٢١١٦) (١٠٦)، (٢١١٧) (١٠٧) من حديث جابر.

(٣) ٦١٠-٦٠٩/٥.

(٤) معونة أولي النهى ٧/١٠٥.

(٥) الفروع ٥/٦١٠.

(٦) في (ز): «ذئيب».

(٧) أخرجه البخاري (٣٠٠٥)، ومسلم (٢١١٥) (١٠٥)، من حديث أبي بشر الأنصاري، مرفوعاً: «لا يقيقن في رقبة بعير قلادة من وتر - أو قلادة - إلا قطعت».



وَنَزَوُ حِمَارٍ عَلَى فَرَسٍ.

وَتُسْتَحَبُّ نَفَقَتُهُ عَلَى مَالِهِ غَيْرِ الْحَيَوَانِ.

شرح منصور

ويكره له إطعامه فوق طاقته، وإكراهه على الأكل على ما اتخذته الناس عادةً لأجل التسمين. قاله في «الغنية» (١). (و) يكره (نزو حمار على فرس) كالخصاء؛ لأنه لا نسل فيهما.

(وتستحب نفقته) أي: المالك (على ماله غير الحيوان) وفي «الفروع»: (١) يتوجه وجوبه؛ لئلا يضيع. انتهى. ويجب على ولي محجور عليه لمصلحة.

(١) الفروع ٥/٦١٠-٦١١.

## باب الحضانة

وتجبُ. وهي: حفظُ صغيرٍ، ومَعْتَوْه - وهو: المختلُ العقل -  
ومجنون، عما يضرُّهم، وتربيتُهم بعملِ مصالحهم.  
ومُسْتَحِقُّها: رجلٌ عَصْبَةٌ، وامرأةٌ وارثةٌ، كأمٍّ، أو مُدْلِيَةٌ بوارثٍ،  
كخالَةٍ، وبنتِ أختٍ، أو بعَصْبَةٍ، كعمَةٍ، وبنتِ أخٍ وعمٍّ، وذو رَحِمٍ،  
كأبي أمٍّ. ثم حاكمٌ.  
وأمُّ أُولَى، .....

شرح منصور

## باب الحضانة

مشتقة من الحِضْنِ، وهو الجَنْبُ؛ لضمِّ المربي والكافلِ الطفلَ ونحوه إلى  
حِضْنِهِ. (وتجب) الحضانة حفظاً للمحضون، وإنجاءً من الهلكة؛ لأنه لو ترك،  
هَلَكَ وضاع.

(وهي) شرعاً<sup>(١)</sup>: (حفظُ صغيرٍ، ومعتوه - وهو المختل العقل - ومجنون،  
عما يضرُّهم، وتربيتُهم بعملِ مصالحهم) من غسلِ بدنهم وثيابهم، ودهنهم،  
وتكحيلهم، وربطِ طفلٍ بمهدٍ وتحريكه لينام، ونحوه.  
(ومستحقُّها: رجلٌ عَصْبَةٌ) كآبٍ، وجدٍّ، وأخٍ، وعمٍّ لغير أمٍّ، (وامرأةٌ  
وارثةٌ، كأمٍّ) وجدةٌ وأختٌ، (أو) قريَّةٌ (مدليةٌ بوارثٍ، كخالَةٍ وبنتِ أختٍ،  
أو) مدليةٌ (بعصبةٍ، كعمَةٍ، وبنتِ أخٍ، و) بنتِ (عمٍّ) لغير أمٍّ، (وذو رحمٍ،  
كأبي أمٍّ) وأخٌ لأمٍّ، (ثم حاكمٌ) لأنه يلي أمورَ المسلمين وينوب عنهم في  
الأمور العامة، وحضانةُ الطفل ونحوه إذا لم يكن له<sup>(٢)</sup> قريبٌ تجبُ على جميع  
المسلمين.

(وأمٍّ) محضونٍ (أُولَى) بحضانتِهِ من أبيه وغيره؛ لحديث عبد الله بن عمرو

(١) ليست في (س) و (ز).

(٢) ليست في الأصل.

ولو بأجرة مثلها، كرضاع، ثم أمهاتها، القربى فالقربى.  
 ثم أب، ثم أمهاته كذلك. ثم جد كذلك، ثم أمهاته كذلك. ثم  
 أخت لأبوين، ثم لأم، ثم لأب.  
 ثم خالة لأبوين، ثم لأم، ثم لأب. ثم عمّة كذلك.  
 ثم خالة أم، ثم خالة أب، ثم عمته.

شرح منصور

ابن العاص: أن امرأة قالت: يا رسول الله، إن ابني هذا كان بطني له وعاء،  
 وتثدي له سقاء، وحجري له حواء، وإن أباه طلقني وأراد أن ينزعه مني، فقال  
 رسول الله ﷺ: «أنت أحقُّ به ما لم تنكحي». رواه أبو داود وغيره (١) (٢).  
 ولأنها أشفق، والأب لا يلي حضانتَه بنفسه، وإنما يدفعه إلى امرأته أو غيرها  
 من النساء، وأمه أولى ممن يدفعه إليها، (ولو بأجرة مثلها، كرضاع) حيث  
 كانت أهلاً، (ثم) إن لم تكن أم، أو لم تكن أهلاً للحضانة، ف (أمهاتها  
 القربى فالقربى) لأنهن نساء هن ولادة متحققة، أشبهن الأم. (ثم) بعدهن  
 (أب) (٣) لأنه الأصل وأحقُّ بولاية المال، (ثم أمهاته كذلك) أي: القربى  
 فالقربى؛ لإدلائهن بعصبة قريية، (ثم جد) لأب؛ لأنه في معنى الأب (كذلك)  
 أي: الأقرب فالأقرب من الأجداد، (ثم أمهاته) أي: الجد (كذلك) أي:  
 القربى فالقربى؛ لإدلائهن بعصبة. (ثم أخت لأبوين) لمشاركتها له في النسب  
 وقوة قرابتها، (ثم) أخت (لأم) لإدلائها بالأم كالجدا، (ثم) أخت (لأب).  
 (ثم خالة لأبوين، ثم) خالة (لأم، ثم) / خالة (لأب) لإدلاء الخالات  
 بالأم. (ثم عمّة كذلك) أي: لأبوين، ثم لأم، ثم لأب؛ لإدلائهن بالأب،  
 وهو مؤخر في الحضانة عن الأم.

٢٩١/٣

(ثم خالة أم) لأبوين، ثم لأم، ثم لأب، (ثم خالة أب) كذلك، (ثم  
 عمته) أي: الأب كذلك؛ لأنهن نساء من أهل الحضانة، فقدّمن على من

(١) ليست في (س) و (ج).

(٢) أخرجه أحمد (٦٧٠٧)، وأبو داود (٢٢٧٦).

(٣) بعده في (م): «لا».



ثم بنت أخ وأخت، ثم بنت عم وعمّة، ثم بنت عم أب وعمته،  
على التفصيل المتقدم.

ثم لباقي العصبّة، الأقرب فالأقرب.

وشُرط كونه محرماً، ولو برضاع ونحوه، لأنثى بلغت سبعا  
ويُسَلِّمها غير محرّم - تعذر غيره - إلى ثقة يختارها، أو محرّمه. وكذا  
أم تزوجت وليس لولدها غيرها.

شرح منصور

بدرجتهم من الرجال، كتقديم الأم على الأب، والجدّة على الجدّ، والأخت  
على الأخ. ولا حضانة لعمات الأم مع عمات الأب؛ لأنهن يدلّين بأبي الأم،  
وهو من ذوي الأرحام، وعمات الأب يدلّين بالأب، وهو عصبّة.

(ثم بنت أخ) لأبوين، ثم لأب، (و) بنت (أخت) لأبوين، ثم لأب، (ثم  
بنت عم) لأبوين، ثم لأم، ثم لأب، (و) <sup>(١)</sup> بنت (عمة) كذلك، (ثم بنت عم  
أب) كذلك، (و) بنت (عمته) أي: الأب، (على التفصيل المتقدم) فتقدّم من  
لأبوين، ثم لأم، ثم لأب.

(ثم) الحضانة (لباقي العصبّة) أي: عصبّة المحضون، (الأقرب فالأقرب) فتقدّم  
الإخوة الأشقاء، ثم لأب، ثم بنوهم كذلك، ثم الأعمام، ثم بنوهم كذلك، <sup>(٢)</sup> ثم  
أعمام أب، ثم بنوهم كذلك، ثم أعمام جد، ثم بنوهم كذلك <sup>(٢)</sup>، وهكذا.

(وشُرط كونه) أي: العصبّة (محرماً ولو برضاع ونحوه) كمصاهرة  
(لأنثى) محضونة (بلغت سبعا) من السنين لأنها محلّ الشهوة، (ويُسَلِّمها غير  
محرّم) كابن عم (تعذر غيره) بأن لم يكن ثم سواه (إلى ثقة يختارها) العصبّة،  
(أو) يسلمها إلى (محرّمه) لأنه أولى من أجنبيّ وحاكم. (وكذا أم تزوجت،  
وليس لولدها غيرها) فتسلّم ولدها إلى ثقة تختاره أو محرّمها؛ لما تقدم.

(١) في الأصل «ثم».

(٢-٢) ليست في (ز).

ثم لذي رَحِمٍ، ذَكَرٍ وَأُنْثَى، غَيْرِ مَنْ تَقَدَّمَ. وَأَوَّلَاهُمْ: أَبُو أُمٍّ، فأمهاته، فأخٌ لأمٍّ، فخالٌ، ثم لحاكم.

وتنتقل مع امتناع مستحقها، أو عدم أهليته، إلى مَنْ بعده.

وحضانة مَبْعُوضٍ، لقريبٍ وسيدٍ، بمهاياة.

ولا حضانة لمن فيه رِقٌّ، ولا لفاسقٍ، ولا كافرٍ على مسلمٍ، ولا لمزوجةٍ بأجنبيٍّ من محضونٍ، من زمنٍ عقديٍّ، .....

شرح منصور

(ثم) الحضانة (لذي رحمٍ ذكرٍ و أنثى غيرٍ من تقدم) لأن لهم رحماً وقرابة يرثون بها عند عدم من تقدم، أشبهوا البعيد من العصابات. (وأولاهم) بحضانة (أبو أمٍّ، فأمهاته، فأخٌ لأمٍّ، فخالٌ، ثم لحاكم<sup>(١)</sup>) لأن له ولاية على من لا أب له ولا وصيٍّ، والحضانة ولاية.

(وتنتقل) حضانة (مع امتناع مستحقها، أو) مع (عدم أهليته) لها كالرقيق، (إلى من بعده) أي: يليه، كولاية النكاح؛ لأن وجود الممتنع وغير المستحق، كعدمه.

(وحضانة) طفلٍ، ومجنونٍ، ومعتوهٍ، و (مبْعُوضٍ، لقريبٍ، وسيدٍ، بمهاياة) فمن نصفه حرٌّ يومَ لقريةٍ ويومَ لسيده، ومن ثلثه حرٌّ يومان لقريةٍ ويومَ لسيده. (ولا حضانة لمن فيه رِقٌّ) وإن قلَّ؛ لأنها ولاية كولاية النكاح. (ولا) حضانة (لفاسقٍ) ظاهراً؛ لأنه لا وثوق به في أداء واجب الحضانة، ولا حظاً للمحضون في حضانته؛ لأنه ربما نشأ على أحواله. (ولا) حضانة لـ (كافرٍ على مسلمٍ) لأنه أولى بذلك من الفاسق. (ولا) حضانة لامرأة (مزوجةٍ بأجنبيٍّ من محضونٍ، من زمنٍ عقديٍّ) لقوله ﷺ: «أنتِ أحقُّ به، ما لم تنكحي»<sup>(٢)</sup>. ولأن الزوج يملك منافعتها بمجرد العقد، ويستحق منعها من الحضانة،

(١) في النسخ الخطية و (م): «حاكم»، والمثبت من المتن.

(٢) تقدم تفريجه ص ٦٩٤.

ولو رضي زوجٌ.

و بمجرد زوال مانع - ولو بطلاق رجعي، ولم تنقض عدتها -  
ورجوع ممتنع، يعود الحق.

ومتى أراد أحد أبوين نُقْلَةً إلى بلد آمن وطريقه، مسافة قصر  
فاكثر، ليسكنه، فأب أحق. وإلى قريب لسكني، فأُم، والحاجة - بُعد،  
أو لا - فمقيم.

شرح منصور

أشبه ما لو دخل بها، فإن/ تزوجت بقريب محضونها ولو غير محرّم له، لم  
تسقط حضانتها.

(ولو رضي زوج) بحضانة ولدها من غيره؛ لم تستحق الحضانة بذلك؛  
بخلاف رضاع؛ لما تقدم.

(و بمجرد زوال مانع) من رق، أو فسق، أو كفر، أو تزوج بأجنبي، (ولو  
بطلاق رجعي، ولم تنقض عدتها) يعود الحق. (و) بمجرد (رجوع ممتنع) من  
حضانة، (يعود الحق) له في الحضانة؛ لقيام سببها مع زوال المانع.

(ومتى أراد أحد أبوين) لمحزون (نقْلَةً إلى بلد آمن وطريقه) أي: البلد  
(مسافة قصر فاكثر ليسكنه) وكان الطريق أيضاً آمناً، (فأب أحق) لأنه الذي  
يقوم عادة بتأديبه، وتخريجه<sup>(١)</sup>، وحفظ نسبه، فإذا لم يكن يبلد أبيه، ضاع،  
ومتى اجتمع الأبوان، عادت الحضانة للأُم. (و) إن أراد أحد أبويه نقله (إلى)  
بلد (قريب) دون المسافة من بلد الآخر (لسكني، فأُم) أحق، فتبقى على  
حضانتها. لأنها أتم شفقة<sup>(٢)</sup> كما لو لم يسافر أحدهما. (و) إن أراد أحد أبويه  
سفرًا (لحاجة) ويعود، (بُعْد) البلد الذي أراده (أو لا) أي: لم يعد، (فمقيم)  
من أبويه أحق بحضانتها، إزالة لضرر السفر، وهذا كله إن لم يقصد المسافر به  
مضارة الآخر، وإلا فالأُم أحق، كما ذكره في «الهدى»<sup>(٣)</sup> وقواه غيره.

(١) في (ز): «تزيجه».

(٢) في (ز): «منفعة».

(٣) زاد المعاد ٥/٤١٣-٤١٤.



## فصل

وإن بلغ صبي سبعة سنين عاقلاً، خيّر بين أبويه.  
فإن اختار أباه، كان عنده ليلاً ونهاراً. ولا يُمنع زيارة أمه، ولا  
هي تمرّضه.

شرح منصور

(وإن بلغ صبي) محضون (سبع سنين عاقلاً) أي: تمت له سبع سنين،  
(خيّر بين أبويه) لحديث أبي هريرة: أن النبي ﷺ خير غلاماً بين أبيه وأمه.  
رواه سعيد والشافعي<sup>(١)</sup>. ولأبي هريرة أيضاً: جاءت امرأة إلى النبي ﷺ  
فقالت: يا رسول الله، إن زوجي يريد أن يذهب بابني وقد سقاني من بئر  
(٢) أبي عتبة<sup>(٢)</sup> وقد نفعتني، فقال رسول الله ﷺ: «هذا أبوك وهذه أمك، فخذ  
بيد أيهما شئت». فأخذ بيد أمه، فانطلقت به. رواه أبو داود<sup>(٣)</sup>. وعن عمر:  
أنه خير غلاماً بين أبيه وأمه. رواه سعيد<sup>(٤)</sup>. وعن عمارة الجرمي<sup>(٥)</sup> خيّرني  
علي بين أمي وعمي، وكنت ابن سبع أو ثمان<sup>(٦)</sup>. وروي نحوه عن أبي  
هريرة<sup>(٧)</sup>. ولأن التقديم في الحضانة لحق الولد، فيقدم من هو أشفق، واختياره  
دليل ذلك.

(فإن اختار أباه، كان عنده ليلاً ونهاراً) ليحفظه ويعلمه ويؤدبه. (ولا  
يُمنع زيارة أمه) لأن فيه إغراءً له بالعقوق وقطيعة الرحم، فيزورها على  
العادة، كيوم في الأسبوع (ولا) تُمنع (هي تمرّضه) لصيرورته بالمرض  
كالصغير في الحاجة إلى من يخدمه ويقوم بأمره، والنساء أعرف بذلك.

(١) الشافعي في «مسنده» ٦٢/٢، وسعيد بن منصور في «سننه» ١١٠/٢.

(٢-٢) في (ز): «أطيب عينيه»، وفي (س) و (م): «أبي عينة».

(٣) في سننه ١١٠/٢.

(٤) في سننه ١١٠/٢.

(٥) في (ز) و (س): «الجرمي». وهو: عمارة بن ربيعة الجرمي، ذكره البخاري في «التاريخ الكبير»

٤٩٧/٦، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» ٣٦٥/٦، وابن حبان في «الثقات» ٢٤١/٥.

(٦) أخرجه الشافعي في «مسنده» ٦٣/٢.

(٧) تقدم آنفاً.

وإن اختارها، كان عندها ليلاً، وعنده نهاراً؛ ليؤدبه ويعلمه.  
وإن عاد فاختار الآخر، نُقل إليه، ثم إن اختار الأول، رُدَّ إليه.  
ويُقرَّع، إن لم يختَر، أو اختارهما.  
وإن بلغ رشيداً، كان حيث شاء، ويُستحبُّ له أن لا ينفرد عن  
أبويه.

شرح منصور

(وإن اختارها) أي: الأم، (كان عندها ليلاً) لأنه وقت السكن وانحياز  
الرجال إلى المساكن، (و) كان (عنده) أي: الأب (نهاراً) لأنه وقت التصرف  
في الحوائج، وعمل الصنائع؛ (ليؤدبه ويعلمه) لتلا يضيع.

٢٩٣/٣

(وإن) اختار صبي أحد أبويه، ثم (عاد فاختار/ الآخر، نُقل إليه، ثم إن  
عاد واختار الأول، رُدَّ إليه) وهكذا أبداً، كلما<sup>(١)</sup> اختار أحدهما، نُقل إليه؛  
لأنه اختيار شهوة لحظ<sup>(٢)</sup> نفسه، فاتَّبَعَ ما يشتهيهِ كالماكول. وإن كان يختار  
أحدهما، ليملكه من فساد، ويكره الآخر للأدب، لم يعمل بمقتضى شهوته.  
قاله ابن عقيل<sup>(٣)</sup>.

(ويُقرَّع) بين الأبوين (إن لم يختَر) الصبي منهما واحداً، (أو اختارهما) جميعاً؛  
لأنه لا مزية لأحدهما على الآخر، ولا يمكن اجتماعهما في حضانتها، فلا  
مرجَّح غير القرعة.

(وإن بلغ) الذكر (رشيداً كان حيث شاء) لاستقلاله بنفسه، وزوال  
الولاية عنه وقدرته على إصلاح أموره. قال في «الإقناع»<sup>(٣)</sup>: إلا أن يكون  
أمرد يُخافُ عليه الفتنة، فيمنع من مفارقتها. (ويستحبُّ له أن لا ينفرد عن  
أبويه) لأنه أبلغ في برهما وصلتهما.

(١) في (ز) و (س): «مهما»

(٢) في (م): «لحظ» .

(٣) الإقناع ٨٠/٤ - ٨١.

وإن استوى اثنان فأكثر فيها، أقرع، ما لم يبلغ محضون سبعا ولو أنثى فيُخير.

والأحق من عصبية عند عدم أب أو أهليته، كأب، في تخير وإقامة ونقلة، إن كان محرماً لأنثى.

وسائر النساء المستحقات لها، كأم، في ذلك.

وتكون بنت سبع عند أب، إلى زفاف وجوباً.....

شرح منصور

(وإن استوى اثنان فأكثر فيها) كأخوين فأكثر، أو أختين فأكثر، (أقرع) بينهما أو بينهم؛ لأنه لا مرجح غيرها. (ما لم يبلغ محضون سبعا) أي: يتم له سبع سنين، (ولو أنثى، فيخير) بينهما أو بينهم؛ لأنه لا يمكن الجمع، ولا مزية للبعض.

(والأحق من عصبية) محضون. قلت: ومن ذكور ذوي رحمه، كأبي أمه، وأخيه لأمه، وخاله (عند عدم أب، أو) عدم (أهليته) أي: الأب، (كأب في تخير) من بلغ سبعا، بينه وبين أمه مثلاً، (و) في (إقامة ونقلة) إذا سافر أحدهما وأقام الآخر، على ما سبق تفصيله؛ لقيامه مقام الأب، (إن كان) العصبية (محرماً لأنثى) ولو بنحو رضاع، كعم، وابن عم هو أخ من رضاع، أو هي ربيبة، وقد دخل بأمها.

(وسائر النساء المستحقات لها) أي: الحضانة من جدات، وخالات، وعمات، (كأم في ذلك) أي: التخير، والإقامة، والنقلة؛ لقيامها مقام الأم. (وتكون بنت سبع) سنين تامة (عند أب إلى زفاف) بكسر أوله (وجوباً) لأنه أحفظ لها، وأحق بولايتها، وليؤمن عليها من دخول النساء؛ لأنها معرضة للآفات، لا يؤمن عليها الخديعة؛ لغرتها أو لمقاربتها إذن الصلاحية للتزويج، وقد تزوج النبي ﷺ عائشة بنت سبع<sup>(١)</sup>. وإنما تخطب من

(١) تقدم تخريجه ص ٣٠٣.



وَيَمْنَعُهَا وَمَنْ يَقُومُ مَقَامَهُ أَنْ تَنْفَرَدَ. وَلَا تُمْنَعُ أُمُّ مِنْ زِيَارَتِهَا - إِنْ لَمْ يُخَفَّ مِنْهَا - وَلَا تَمْرِيضُهَا بَيْتِهَا. وَلَهَا زِيَارَةُ أُمِّهَا إِنْ مَرَضَتْ. وَالْمَعْتَوَةُ، وَلَوْ أَنْثَى، عِنْدَ أُمِّهِ مُطْلَقًا. وَلَا يُقَرُّ مَنْ يُحْضَنُ، بِيَدٍ مِنْ لَا يَصُونُهُ وَيُصْلِحُهُ.

شرح منصور

أبيها؛ لأنه وليها وأعلم بالكفو، ولم يرد الشرع بتخييرها، ولا يصح قياسها على الغلام؛ لأنه لا يحتاج إلى ما تحتاج إليه البنت.

(وَيَمْنَعُهَا) أبوها أن تنفرد، (و) يمنعها (من يقوم مقامه أن تنفرد) بنفسها خشية عليها. (وَلَا تُمْنَعُ أُمُّ) بنت (من زيارتها) على العادة، على ما سبق (إِنْ لَمْ يُخَفَّ مِنْهَا) أي: الأم مفسدة، ولا خلوة لأم مع خوفه أن تفسد قلبها. قاله في «الواضح»<sup>(١)</sup>. ويتوجه في الغلام مثلها. قاله في «الفروع»<sup>(٢)</sup>. (وَلَا) تمنع أم من (تمريضها ببيتها) / أي: الأم لاحتياجها إلى ذلك (ولها) أي: البنت (زيارة أمها إِنْ مَرَضَتْ) الأم؛ لأنه من الصلة<sup>(٣)</sup> والبر.

٢٩٤/٣

(وَالْمَعْتَوَةُ وَلَوْ أَنْثَى) يكون (عند أمه مطلقاً) صغيراً كان أو كبيراً، لحاجته إلى من يخدمه ويقوم بأمره، والنساء أعرف بذلك، وأمّه أشفق عليه من غيرها، فإن عدت أمه، فأمهاتها القربى فالقربى، على ما تقدم.

(وَلَا يَقَرُّ مَنْ يُحْضَنُ) أي: تحب حضائته لصغر، أو جنون أو عته، (بيد من لا يصونه ويصلحه) لأن وجود ذلك كعدمه، فتنتقل عنه إلى من يليه. ولا حضانة ولا رضاع لأم جذماء أو برصاء كما أفتى به المجد وبعضهم<sup>(٤)</sup>.

(١) الفروع ٦٢١/٥.

(٢) ٦٢٠/٥.

(٣) في (س): «الصبر».

(٤) كشف القناع ٤٣٥/٤.